

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٠٢**

الخميس، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد زوما	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد ماماديياروف
	ألمانيا	السيدة فايبر
	باكستان	السيد هارون
	البرتغال	السيد بريتس بيريرا
	توغو	السيد إيساو
	الصين	السيد ليو غوي جين
	غواتيمالا	السيد روداس ميلغار
	فرنسا	السيد كورتيال
	كولومبيا	السيدة أولغين كويار
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين





تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في شؤون السلام والأمن (S/2011/805)

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2012/13)

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2012/20)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم والمتحدة والاتحاد الأفريقي في شؤون السلام والأمن (S/2011/805)

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2012/13)

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2012/20)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا وكينيا ونيجيريا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس أدعو سعادة السيد رمضان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أود أن أرحب بالأمين العام، والوزراء والممثلين الآخرين المشاركين في جلسة اليوم. إن حضورهم يؤكد أهمية الموضوع الذي نتناوله.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/25 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته باكستان وتوغو وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/805، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في شؤون السلام والأمن. وأود أيضاً أن ألفت انتباه المجلس إلى الوثيقة S/2012/20 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، وإلى الوثيقة S/2012/13 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بموجبها ورقة مفاهيمية عن البند موضوع النظر.

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الجميع هنا على الاشتراك في هذه المناقشة المهمة بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. إن حضورهم بين ظهرانينا يدل على الأهمية التي يولونها لهذا الأمر، بل وللقارة الأفريقية.

يطيب لي أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره عن موضوع هذه المناقشة. كما أود أن أشكره على التزامه الشخصي بتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

حين صاغ مؤسسو الأمم المتحدة ميثاقها، كانوا يتحلون ببعد النظر والبصيرة فأوردوا فيه أحكاماً تشجع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على صون

السلم والأمن الدوليين. وقبل أكثر من ستة عقود، حين صيغ الميثاق، لم يكن ثمة من مثال عملي لكيفية هيكلة هذا التعاون وتنفيذه. بيد أن الفصل الثامن من الميثاق كان رائداً من حيث أنه نصّ، بالرغم من عدم وجود منظمات إقليمية في ذلك الوقت، على توخي المرونة في الحالات التي تشهد إنشاء منظمات إقليمية من ذلك القبيل.

وكما يدرك الأعضاء، فإن معظم البلدان الأفريقية كانت لا تزال تحت الحكم الاستعماري عندما أنشئت الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. لذا فإن شواغلنا ومسائلنا وأصواتنا لم توضع في الاعتبار. لقد انعكس غياب البلدان الأفريقية لحظةَ إنشاء الأمم المتحدة في حقيقة أن مجلس الأمن لا يضم في عضويته الدائمة أي بلد أفريقي. وهذا على الرغم من حقيقة أن نحو ٧٠ في المائة، في المتوسط، من بنود جدول أعمال المجلس يخص أفريقيا. فهي قارة ضخمة تضم ٥٤ دولة عضوا وتمثل أكثر من بليون نسمة.

وعدم تمثيل هذا الجزء الكبير من العالم، على أساس دائم، في هيئة هامة مثل مجلس الأمن يشير إلى ضرورة وإلحاحية الإصلاح الأساسي للمجلس بحيث يمكن أن يصبح أكثر تمثيلا وشرعية. وهذه الهيئة تؤمن وتبشر بثقافة الديمقراطية وإرادة الأغلبية، وهي العنصر الأساسي في أي نظام ديمقراطي. غير أنه لا يمكنها، في الوقت نفسه، أن تمارس، في بعض هياكلها الرئيسية والحاسمة، ما يتعارض مع مقاصد ومبادئ الميثاق المؤسس لها.

لقد أنشئ الاتحاد الأفريقي، الذي خلف منظمة الوحدة الأفريقية، قبل عقد من الزمن لتنسيق وقيادة جهود القارة لتحقيق التنمية والأمن المشترك. ومن خلال أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، أسهم الاتحاد إسهاما هائلا في تحسين السلام والأمن وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في أفريقيا. وسعى الاتحاد الأفريقي أيضا إلى إعطاء معنى عملي لرؤية ميثاق الأمم المتحدة بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية.

ونحن مدركون لحقيقة أن ميثاق الأمم المتحدة يعطي مجلس الأمن الولاية والمسؤولية الرئيسيتين عن صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك في القارة الأفريقية. وفي نفس الوقت، نرى أنه ينبغي الاعتراف بحقيقة أن الميثاق يشجع على التعاون مع الهيئات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في تنفيذ ولاية الأمم المتحدة تمشيا مع روح التفويض. ونرى أن التعاون الوثيق مع الهيئات الإقليمية له مزاياه.

والهيئات الإقليمية هي الأقرب إلى الحالة، ولديها دراية بالقضايا وغالبا ما تفهم ديناميات صراع معين. والبلدان المجاورة أيضا كثيرا ما تتحمل عبء وعواقب الصراع في مناطقها. ولهذا السبب بالذات، نؤيد مبدأ التكامل بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومجلسي الأمن التابعين لكل منهما.

ونحن سعداء بالتعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة منذ إنشاء الاتحاد الأفريقي قبل ١٠ سنوات. وكان اتخاذ القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨) على وجه الخصوص تطورا هاما في تعزيز التعاون بيننا. وقد وضعت تلك التجربة الإيجابية أساسا متينا لزيادة تعزيز وتقوية العلاقات الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وسيكون تجنب حالة مثل تلك التي حدثت أثناء الصراع في ليبيا في العام الماضي أمرا في غاية الأهمية لبناء علاقة أقوى. وكما يعلم الجميع، فقد وضع الاتحاد الأفريقي خريطة طريق كان من شأنها أن تساعد على حل الصراع السياسي في ذلك البلد. وتم تجاهل خطة الاتحاد الأفريقي تماما لصالح قصف قوات منظمة حلف شمال الأطلسي لليبيا. وامتدت آثار الأعمال التي نفذت في ليبيا باسم مجلس الأمن إلى بلدان أخرى في المنطقة. واستفحلت مشكلة كانت

تقتصر على بلد واحد، ليبيا، لتتحول إلى مشكلة إقليمية الآن. ومن وجهة نظر الاتحاد الأفريقي، فإن القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) قد أُسيء استخدامه إلى حد كبير في بعض الجوانب المحددة.

والدرس الذي ينبغي أن نخرج به من التجربة الليبية هو أن زيادة الاتساق السياسي ووجود رؤية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من الأمور الحاسمة لتسوية الصراعات الأفريقية. ويجب الاستماع إلى آراء الاتحاد الأفريقي إذا ما أردنا تعزيز علاقاتنا ومنع نشوب المزيد من الصراع. ونحن الآن بحاجة إلى أن تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية معا لمساعدة الشعب الليبي على تسوية الحالة التي يجدون أنفسهم فيها.

ومن المهم أيضا أن يفسر من ينفذون قرارات مجلس الأمن هذه القرارات بشكل صحيح. وينبغي أيضا أن يكونوا قابلين للمساءلة عن الإجراءات التي يتخذونها في سياق تنفيذ ولايات مجلس الأمن الملزمة. وما لم نعتمد هذا الرأي الجدي، سيجري تقويض مجلس الأمن وسيفقد المصداقية والاحترام في أعين العالم.

يمكن لأفريقيا تزدهر ويمكن الحفاظ على الاستقرار إذا تفادينا أيضا ما حدث خلال الحرب الباردة. ويجب ألا ننسى أبدا أن نأخذ العبر من التاريخ. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن أطراف الحرب الباردة تغاضوا عن قدر كبير من عدم الاستقرار والصراعات في القارة، بل ودعموه بنشاط في بعض الأحيان لأن الصراع كان يعزز مصالحهم. وينبغي عدم السماح بحدوث ذلك مرة أخرى أبدا. ويجب ألا تصبح أفريقيا مرة أخرى أبدا ساحة لتعزيز مصالح المناطق الأخرى. ومن المهم التأكيد على هذه النقطة لكي يتسنى إدارة الصراعات في أفريقيا. سوف يمكن إدارتها إذا لم يتم تشجيعها أو مساعدتها من خارج القارة.

لقد اكتسبنا تبصرا فهما من تجربة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على مدار العقد الماضي في التصدي لمسائل السلم والأمن الدوليين. واستنادا إلى هذه التجربة، نود أن نقدم المقترحات التالية لتعزيز التعاون الاستراتيجي بين الهيئتين.

أولا، نحن نرى بقوة أن ثمة حاجة إلى مزيد من الاتساق السياسي الاستراتيجي بين المنظمتين في مجال منع وتسوية النزاعات وإدارتها في أفريقيا. وفي هذا الصدد، فإن العلاقة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تتسم بأهمية حاسمة. ولا بد من إيجاد آليات لتفادي الازدواجية وتباين نقاط الانطلاق من حيث النهج. لذلك فإننا نعتقد أن علينا إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقة بين المجلسين إذا أردنا الحفاظ على هدفنا المشترك المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن مواءمة سياساتنا الجماعية واستراتيجياتنا وآلياتنا لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها والوساطة فيها تكتسي أهمية قصوى.

ثانيا، ينبغي أن ننظر في إمكانية تطوير وتحديد طرائق للتعاون وصنع القرار بين المؤسستين. سيساعد ذلك في ضمان التجانس والاتساق واليقين عندما تكون المؤسستان تسعيان وراء تحقيق هدف مشترك. نحن نعتقد أن هذا الاقتراح سوف يساعد بشكل خاص في التصدي للتحدي المتمثل في كيفية استجابة مجلس الأمن للطلبات والمقترحات المقدمة من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ثالثا، نحن مقتنعون بأن التقسيم الواضح للعمل سيكون حاسما بالنسبة لنجاح الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين. ويجب أن يراعي ذلك مختلف الكفاءات والقدرات والمزايا النسبية لهاتين الهيئتين.

وأخيرا، فإن مسألة بناء القدرات وتخصيص الموارد المستدامة لا تزال تشكل تحديا أساسيا. هذا شيء يحتاج الاتحاد الأفريقي إلى مناقشته مع الأمم المتحدة من أجل استكشاف الحلول.

أظهرت القارة الأفريقية على مدى العقد الماضي الإرادة السياسية الكافية والالتزام بتخليص القارة من كل الصراعات والحروب. نحن نعمل جاهدين لدفع القارة قدما على مسار مستدام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والازدهار. نحن نعلم أننا نحظى بدعم الأمم المتحدة في المضي على هذا المسار. ونود أن نؤكد مجددا مرة أخرى أنه، بالنسبة للقارة الأفريقية، فإن تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية إذا أردنا تخليص قارتنا من ويلات الصراعات التي خلفت ندوبها على أفريقيا لعقود.

في نهاية الأسبوع الماضي، احتفل المؤتمر الوطني الأفريقي، أقدم حركة تحرير في القارة الأفريقية، بمرور ١٠٠ عام على إنشائها. ونود مرة أخرى أن نشكر الأمم المتحدة وأعضائها على الدعم الذي قدموه لشعب جنوب أفريقيا خلال النضال من أجل التحرير. أعلنت الأمم المتحدة أن نظام الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، وبذلك وضعت ضغوطا هائلة على نظام الفصل العنصري وعلى مؤيديه. وفي هذه السنة المئوية، نعرب عن امتناننا العميق للأمم المتحدة على دعم الحرية والسلام وحقوق الإنسان والعدالة في بلدنا. ونشكر أيضا الأمين العام على الندوة الرفيعة المستوى الأخيرة بشأن مساهمة جنوب أفريقيا في مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، التي عقدت هنا في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي.

ونتعهد بمواصلة تفانينا من أجل حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية والعدالة والتزامنا بها حتى يتسنى إثبات أن دعم عدد لا يحصى من الرجال والنساء هنا في مقر الأمم المتحدة لم يذهب سدى. وفي هذا الصدد، فإن الشراكة مع المجتمع الدولي ومع الأمم المتحدة على وجه الخصوص أمر بالغ الأهمية. وأتمنى للمجلس التوفيق في هذه المناقشة.

استأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أُعطي الكلمة للأمين العام، سعادة السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالثناء عليكم، سيدي، لتنظيم هذه الجلسة الهامة جدا في بداية العام الجديد، عام ٢٠١٢.

أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بحرارة بوفود كل من أذربيجان وباكستان وتوغو وغواتيمالا والمغرب التي انضمت إلى مجلس الأمن كأعضاء جدد غير دائمين. وأتطلع إلى مشاركتها الفعالة ومشاركتها الملتزمة في مختلف بنود جدول الأعمال المعروضة على المجلس. ستلقى إسهاماتها تقديرا كبيرا من جانب المجلس، وكذلك من قبل الأمانة العامة. وأتمنى لها مشاركة مثمرة للغاية في هذه القاعة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لوفود البرازيل والبوسنة والهرسك وغابون ولبنان ونيجيريا لمشاركتها الملتزمة وعملها بجد خلال العامين الماضيين. لقد أسهمت كثيرا في مصداقية المجلس، وستذكر إسهاماتها لأمد طويل.

إن الاتحاد الأفريقي شريك استراتيجي حيوي للأمم المتحدة، وتستخدم جنوب أفريقيا رئاستها لتعميق تلك العلاقة. وأرحب بمشاركتها المتواصلة.

وأنوه أيضا بحضور السفير رمضان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، وأرحب بأول تقرير للاتحاد الأفريقي عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والذي صدر مؤخرا. كما أشكر رئيس مفوضية الاتحاد

الأفريقي جان بينغ، على مبادرته وقيادته. وبصفتي الأمين العام، فإن نطاق مهمتي عالمي، لكنني أولي أهمية كبيرة لدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كما هو معترف به في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

تستحوذ أنشطة تعزيز الاستقرار في أفريقيا، هنا في الأمم المتحدة، على جزء كبير من جدول أعمال مجلس الأمن وتقع ضمن أولوياتي الرئيسية. وعلى مدى العقد الماضي، عزز الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بشكل كبير دورهما في بناء هيكل للسلام والأمن في القارة الأفريقية. وجهودنا الجماعية التي نبذلها معا في مجال منع نشوب الصراعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام تحدث تغييرا حقيقيا في جميع أنحاء القارة.

بالطبع ثمة مجال للتحسين، حيث أننا غالبا ما نواجه أزمات معقدة ومتغيرة بسرعة، ونحن بصدد إنشاء آليات لبناء تفاهم ونُهج مشتركة. وتشكل الاجتماعات السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أحد الأمثلة الهامة. وستنشأ خلافات. وذلك أمر طبيعي. فالمنظمات التي لديها ولايات وأعضاء ووجهات نظر مختلفة ستختلف من وقت لآخر فيما يخص النُهج. والسؤال هو كيف ندير تلك الخلافات وكيف نعمل معا. إن تقريري (S/2011/805) وهذه المناقشة يتعلقان بالاستفادة من النجاحات التي حققناها وتحسين الاتساق وتنسيق عملية اتخاذ القرار انطلاقا من أساس متين من القيم والمبادئ المشتركة.

لقد عززنا على مدى السنوات القليلة الماضية شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي على مستوى الأمانة العامة بطرق ملموسة عديدة. أولا، فقد أثبتت فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن أنها آلية فعالة لإجراء مشاورات بشأن مجموعة من المسائل، بما في ذلك كوت ديفوار وليبيا والصومال والسودان. ثانيا، لقد جددنا مكتبنا في أديس أبابا لزيادة تعزيز التعاون بيننا، بما في ذلك عن طريق تحسين معلومات الإنذار المبكر، التي ستساعد على تعزيز اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب وتحليل التهديدات المشتركة. ومن خلال المخططين من العسكريين والشرطة المقيمين في أديس أبابا، دعمنا تخطيط الاتحاد الأفريقي لتوسيع نطاق عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونواصل أيضا العمل بشكل وثيق بشأن المجالات الرئيسية الأخرى، مثل الانتخابات ومنع نشوب الصراعات والتعمير بعد انتهاء الصراع. ثالثا، تتعاون مكاتبنا الإقليمية وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

والأمثلة كثيرة، بما في ذلك العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وجهود الوساطة المشتركة هناك والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مجالي اللوجستيات والتخطيط والجهود المشتركة لمكافحة التهديد الذي يمثله جيش الرب للمقاومة والتعاون بين المبعوث الخاص منكريوس والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بقيادة الرئيس مبيكي، وأكثر من ذلك بكثير. ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي يعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ينشط أيضا في نزع فتيل التوترات في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. ويمكن لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا المنشأ حديثا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، القيام بدور مماثل.

رابعا وأخيرا، تقوم بعثات التقييم المشتركة أيضا بدور أساسي في ضمان الفهم المشترك للمسائل الناشئة. وعلى سبيل المثال، نشرنا في الآونة الأخيرة بعثة كهذه في منطقة الساحل لتقييم كيفية تأثير التطورات في ليبيا على

المنطقة. كما أوفدنا للتو بعثة مشتركة إلى البلدان الأربعة المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وعملنا معا، تحت قيادة الاتحاد الأفريقي، على وضع مفهوم استراتيجي لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في المستقبل. وهذا المفهوم قيد نظر مجلس الأمن الآن.

ويشجعني كثيرا التقدم الملموس الذي أحرزناه خلال السنوات الأخيرة. فلنتعاهد على بذل المزيد من أجل تعزيز شراكتنا. ويمكننا ذلك عن طريق استخلاص دروس جديدة واستنباط أدوات جديدة وتكثيف مشاركتنا مع المجتمع المدني والمنظمات النسائية الناشطة في مجال الوساطة ومنع نشوب الصراعات، خصوصا على الصعيد المحلي.

وبينما نتطلع إلى الأمام، سنكون بحاجة إلى ضمان المرونة، بحيث تتسنى معالجة أية حالة جديدة وفقا لحيثياتها. ويجب علينا أيضا تشجيع الترتيبات المبتكرة في الحالات المعقدة التي قد تتطلب إجراءات مشتركة أو عمليات مشتركة أو شراكات معززة. وفي خضم قيامنا بذلك، دعونا نسعى جاهدين إلى الاستفادة القصوى من جهودنا الجماعية ومواردنا المحدودة، وضمان أن يكون لكل ترتيب رؤية واضحة المعالم لأعمال وأدوار ومسؤوليات كل منظمة. وللمنظمات الإقليمية مزايا نسبية. وللأمم المتحدة مزاياها أيضا، بما في ذلك ثقل القانون الدولي والمسؤولية الأساسية لمجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

أخيرا، أود أن أقول إنني أتوق إلى حضور مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في وقت لاحق من هذا الشهر. وسيكون مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السادس الذي أشارك فيه على التوالي. وأتطلع إلى لقاءاتي بالقادة الأفارقة ومواصلة استكشاف كيفية جعل شراكتنا القوية أكثر قوة خلال السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لعمامرة.

السيد لعمامرة (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أنوه بحضور رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، جاكوب زوما. ويشكل قراره أن يكون معنا هنا لترؤس هذه الجلسة دليلا آخر على قيادته والتزام جنوب أفريقيا بتعزيز شراكة استراتيجية قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن. لقد استخدمت جنوب أفريقيا على مر السنين فترات عضويتها المتعاقبة في مجلس الأمن لدفع جدول الأعمال ذاك قدما، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتقدر مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديرا عميقا ذلك الجهد والنتائج التي تحققت حتى الآن.

أود أيضا أن أنوه بحضور الأمين العام بان كي - مون الذي لم يأل، منذ تعيينه على رأس الأمانة العامة، جهدا في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن، بالاستفادة من المبادرات السابقة الرامية إلى ضمان أن تؤدي الترتيبات الإقليمية دورها كاملا في الهيكل الأمني لفترة ما بعد الحرب الباردة. وقد أشار الأمين العام عن حق، في تقريره الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة، إلى: ”تتطلب التحديات المعقدة في عالم اليوم تفسيرا متجددا ومتطورا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة“ (S/2010/514، الفقرة ٥٤). ويؤيد الاتحاد الأفريقي وجهة النظر تلك تماما.

لا يفوتني في هذه المناسبة أن أثني على مجلس الأمن وأعضائه. ففي السنوات الثلاث الماضية عقد المجلس ما لا يقل عن أربع جلسات كرست لموضوع الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وهذا مؤشر واضح على

التـزام المجلـس وإدراكـه لحقيقـة أن التحـديات الـصعبة الـتي لا تـزال تواجـه أفريقيـا فيمـا يتعلـق بتحقيـق الأمـن والـسلام تقتـضي بنـاء شـراكة ابتكاريـة وخلاَّقـة بـين الاتحـاد الأفريقـي والأمم المتحدة.

وتـأتي مناقـشة اليـوم في وقـت تجـدد فيـه الاعتـراف بأهمية بناء شراكة قوية بين الاتحاد الأفريقي والأمـم المتحدة مـن أجـل تقويـة جهودنـا الراميـة إلى تعزيـز الـسلام والأمـن والاستقرار في القارة الأفريقية. ويزيد الاضطراب الذي مرت بـه الـشراكة في العـام الماضـي الحاجـة الملحـة إلى تحديـد هـذه العلاقة بقدر أكبر من الوضوح.

وإذ نمضي قدما بهذه المناقشة، فإننا نتمتع بميزة التعلم من تجاربنا الأخيرة. كمـا نتمتـع أيضا بميـزة وجـود التقريـرين المقـدمين مـن الأمـين العـام للأمـم المتحـدة ورئـيس مفوضـية الاتحاد الأفريقي. وهذان من الإسهامات المكملة الـتي لا تقـدم تقييمـاً لموقفنـا الحـالي مـن هـذه الـشراكة فحـسب، بـل تقـدم كذلك توصيات مفيدة بشأن سبيل المضي قـدماً. وألاحـظ أن مجلـس الـسلام والأمـن التـابع للاتحـاد الأفريقـي ومجلـس الأمـن الدولي قد أكدا في اجتماعهما التشاوري الخـامس الـذي عقـد في أديـس أبابـا في ٢١ أيـار/مـايو ٢٠١١ علـى أنهمـا كانـا يتطلعان إلى هذين التقريرين.

لقد ظلت العلاقة الاستراتيجية بين الاتحـاد الأفريقـي والأمـم المتحـدة تنمـو بـشكل مطـرد. وسـجل التعـاون بـين مفوضية الاتحاد والأمانة العامـة إنجـازات تـستحق الثنـاء، علـى نحـو مـا تـدل عليـه المـشاورات المنتظمـة بـين كبـار مـسؤولي الاتحـاد الأفريقـي والأمـم المتحـدة في المـسائل ذات الاهتمـام المشترك والآليات التي تم إنشاؤها تحقيقاً لتلك الغاية.

وقـد تم وضـع وتنفيـذ طرائـق ابتكاريـة مثـل العمليـة المختلطة في دارفور ومجموعة دعم الأمم المتحـدة لبعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال بهـدف تلبيـة مقتـضيات التطـورات السريعة على أرض الواقع.

وسعى مجلس السلام والأمـن التـابع للاتحـاد الأفريقـي ومجلـس الأمـن أيـضاً إلى تعميـق الـشراكة بينـهما. وتـستحق الجهود التي يبذلانها الكثير من الثناء وهمـا يسعيان إلى التغلب علـى تحـديات عديـدة، ولـيس أقلـها مـا يتعلـق منـها بجـدة الممارسة والتباينات في ولايتيهما ونطاق عملهما.

ومع ذلك، فنحن لا نزال حتى الآن في بداية الطريق المؤدي إلى علاقة أكثر طابعا استراتيجيا بين الاتحـاد الأفريقـي والأمم المتحدة في مجال السلام والأمن الدوليين. وقـد اكتسى هـذا النـهج أهميـة أكـبر في ضـوء حقيقـة أن أفريقيـا لا تـزال تـشهد أكـبر عـدد مـن الـصراعات علـى نطـاق العـالم كلـه، علـى الـرغم مـن التقـدم الكـبير الـذي أحـرز خـلال الـسنوات القليلة الماضية.

فعـلاوة علـى التهديـدات التقليديـة للأمـن والـسلام والاستقرار، تواجه القـارة الأفريقيـة الآن مجموعـة جديـدة مـن التهديـدات: فهنـاك أولا، الـصراعات وأعمـال العنـف ذات الـصلة بالحوكمـة داخـل الـدول، بمـا في ذلـك مـا يتـصل منـها بالانتخابـات، وهـي مـن شـأنها أن تـضر كـثيرا بالـديمقراطيات الناشئة في القارة وتؤثر سلبا على النسيج الاجتمـاعي في كـثير مـن البلـدان. ثانيـا، الإرهـاب والجريمـة عـبر الوطنيـة، الـتي تفاقمت بفعل انتشار الأسـلحة. ثالثـا، القرصـنة البحريـة قبالـة السواحل الشرقية والغربية في أفريقيا على حد سواء، عـلاوة علـى وجـود تحـديات أخـرى للأمـن البحـري القـاري. رابعـا، المنازعـات الحدوديـة، وخـصوصا في ضـوء محدوديـة التقـدم المحرز في تحديد وترسيم الحـدود الأفريقيـة، وهـي حالـة تـؤدي إلى وجـود "منـاطق غـير محـددة" تحـدث فيهـا المـشاكل فيمـا يتعلق بتطبيق السيادة الوطنية فيها. خامسا، تغير المنـاخ الـذي سيكون لعواقبه أثرٌ سلبيٌ على السعي من أجل تحقيق الـسلام،

سواء تعلقت تلك العواقب بشح موارد المياه أم بتدمير البنية التحتية الساحلية وفي المدن، أم بانخفاض المحاصيل الزراعية، أم بالهجرة لأسباب بيئية.

ومن الواضح أن هذه التحديات تتطلب استجابات منسقة من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وإقامة شراكة أوثق بينهما اعتماداً على القراءة الإبداعية لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على نحو يمكن الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية من منع نشوب الصراعات وإدارهتا وحلها، واضطلاع هذه الآليات بدورها كاملا بوصفها جزءا لا يتجزأ من الأمن الجماعي.

والاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية على وجه الخصوص في وسعهما تقديم مساهمة كبيرة في الأمن الجماعي نظرا لصلتهما بالمسائل الأمنية المطروحة وخبرهتما المعهودة فيها. علاوة على ذلك، أنشأ الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية هياكل شاملة تغطي مجموعة كاملة من التحديات الأمنية التي تواجه القارة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحوكمة.

وعليه، فإن من الأهمية بمكان توفير المزيد من الدعم الفعال للقارة الأفريقية ومؤسساهتا، خصوصا وقد أبدت أفريقيا عزماً متجدداً على التعامل مع قضايا السلام والأمن في القارة وتوفير القيادة اللازمة. ويتجلى هذا الموقف على نحو استباقي وأكثر وضوحا بشكل خاص في مجال حفظ السلام، حيث أبدى الاتحاد الأفريقي عزماً قوياً على تحمّل المخاطر واغتنام الفرص المتاحة من أجل المضي قدما في جدول أعمال السلام. غير أن الاتحاد لا يزال مقيداً بسبب عدم توفر الموارد اللازمة، وخصوصاً التمويل المرن المستدام الذي يمكن التنبؤ به.

تلك هي الخلفية التي استرشد هبا تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي القرار الذي اعتمده لاحقاً مجلس السلم والأمن فيما يتعلق بحاجة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى تطوير شراكة أقوى بينهما، استناداً إلى قراءة استراتيجية ابتكارية وتطلعية للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى نحو أكثر تحديدا، ينبغي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يتفقا على مجموعة من المبادئ التي هتدف إلى توضيح العلاقة بينهما وتوطيدها على أساس أكثر صلابة. ويرى الاتحاد الأفريقي أنه يتعين بناء هذه المبادئ على ما يلي: دعم الملكية الأفريقية للعملية وتحديد الأولويات؛ صنع القرارات على نحو استشاري، تقسيم العمل وتقاسم المسؤوليات وميزهتا النسبية. ويلتزم الاتحاد الأفريقي بالاشتراك بشكل جدي في الحوار مع الأمم المتحدة بشأن المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها هذه العلاقة.

وينبغي في موازاة ذلك وعلى أساس البلاغات الرسمية الصادرة عن الاجتماعات التشاورية التي عقدت بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، اتخاذ خطوات عملية لتعزيز فعالية الاجتماعات السنوية بين الجهازين، وتطوير التفاعل بين رئيسيهما على نحو منتظم، وإيفاد بعثات ميدانية مشتركة. وبالقدر ذاته من الأهمية هناك ضرورة لأن يولي مجلس الأمن الاعتبار اللازم لطلباتنا المشروعة ومعالجة تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بموافقة مجلس الأمن بصورة أكثر منهجية. وينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة، بدورهما، مواصلة العمل من أجل مزيد من التعاون والتنسيق بينهما.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً في جهودنا لبناء شراكة أقوى، ولكن مازال هناك عمل كثير. وإذ نمضي قدماً معاً، نحتاج إلى أن نستخلص الدروس الملائمة من تجاربنا السابقة، سواء من أوجه قصورنا أو من نجاحاتنا. وينبغي أن نكون عمليين وأن نركز على تحقيق النتائج، وأن يكون دافعنا ضرورة الاستجابة للاحتياجات الميدانية ومساعدة البلدان

والمجتمعات المحطمة على طي صفحة العنف والصراع وتوطيد السلام حيثما يتحقق، ومساعدة أفريقيا على الاستغلال الكامل لطاقاتها من أجل خير شعوبها والبشرية جمعاء.

وخلال السنوات القليلة الماضية، أثبت الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية التزاماً قوياً بالعمل، استناداً إلى إطارها المؤسسي والمعياري الشامل والمتين. ومسؤولية الأمم المتحدة، كما نفهمها، هي الدعم الكامل لتلك الجهود بما يتسق مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، سياسياً ومن خلال إتاحة مواردها وخبراتها، كلما وحيثما اقتضى الأمر.

الرئيس: أشكر سعادة السيد لعمامرة على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد موسي ويتانغولا، وزير خارجية كينيا ورئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

السيد ويتانغولا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أشارك في جلسة مجلس الأمن هذه بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مسائل السلام والأمن. وفي هذا السياق، أود أن أثني على السيد جاكوب زوما، رئيس جنوب أفريقيا، رئيس المجلس لشهر كانون الثاني/يناير، على جعل الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي محور رئاستها، وعلى عقد هذه الجلسة، وقد ارتأت من المناسب دعوة الاتحاد الأفريقي وكينيا، بصفة خاصة، بصفتها رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، للانضمام إلى هذه المناقشة. وأنقل إلى أعضاء مجلس الأمن أطيب تمنيات الرئيس مواي كيباكي، الذي لم يتمكن من الانضمام إليهم في هذه الجلسة نظراً لارتباطات سابقة. وقد كلفني بالإعراب عن التزامه الكامل بالجهود الحالية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، عموماً، وفي مسائل السلام والأمن على وجه الخصوص.

وفي يوم الاثنين الماضي، الموافق ٩ كانون الثاني/يناير، ترأست الاجتماع الـ ٣٠٧ لمجلس السلم والأمن، الذي عقد في أديس أبابا، بشأن الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. وكما ورد في تقرير رئيس الاتحاد الأفريقي، أوضحت تلك المناقشة شكل ومحتوى الشراكة المنشودة من منظور أفريقي. ونأمل أن تثري التوصيات التي تضمنها البلاغ الصادر عن ذلك الاجتماع مناقشاتنا اليوم.

يشكل السعي إلى السلام والأمن تحدياً ملحاً في أفريقيا اليوم. وخلال العقدين الماضيين، شهدت القارة عدداً من الأزمات والصراعات العنيفة التي انطوت على آثار سلبية هائلة بالنسبة للشعوب الأفريقية، ولتطلعاتنا من أجل أن تنعم القارة بالسلام والازدهار. ولذلك، فإننا نواجه مهمة حل صراعات طال أمدها، كما هو الحال في دارفور والصومال، وتيسير إعادة الإعمار والتنمية في بلدان خرجت من النزاعات، مثل بوروندي وسيراليون وكوت ديفوار، ومؤخراً ليبيا وتونس ومصر - وهي مجتمعات شهدت تحولات جذرية.

والحاجة إلى منع نشوب الصراع وتخفيف هشاشة بعض الحالات تستلزم المشاركة النشطة. وإضافة إلى ذلك، فإن التهديدات المتزايدة التي تمثلها الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الإرهاب والقرصنة، وخاصة قبالة سواحل الصومال وغرب أفريقيا، إلى جانب الاتجار بالبشر والتهريب، مما يفرض مزيداً من التحديات الجسيمة لتوطيد السلام والأمن.

وفي ظل تلك الظروف، هيمنت أفريقيا لفترة طويلة على جدول أعمال مجلس الأمن لأن تلك التهديدات تؤثر

على السلام والأمن الدوليين كما أن أسباهما وديناميالهما تتجاوز نطاق البلدان والمناطق بل والقارة المتأثرة ذاهما. وفي هذا السياق، لا يمكن أن نغالي بالتأكيد على ضرورة الحفاظ على علاقة استراتيجية قوية وجيدة البنيان بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وفي حين أن الولاية الأساسية لمجلس الأمن هي صون السلام والأمن الدوليين، فإن حسم التهديدات المعقدة في عالم اليوم تستلزم عملاً جماعياً. وهذه الحقيقة تؤكد الحكمة من وراء أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يوفر آليات إقليمية لمنع نشوب التراعات وإدارهما وحلها. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، تطورت طرائق المشاركة. وكون هذه العلاقة تستجمع الزخم أمر محمود، وكون أن الجانبين يبديان استعداداً لتحسين هذه العلاقة يحتاج إلى مزيد من التشجيع.

لقد أكدت جلسة مجلس الأمن بالأمس بشأن الصومال (انظر S/PV.6701) ضرورة تعزيز تلك العلاقة. وكما نوه معظم المتكلمين، فإن فرصة عكس مسار الصومال تكاد تتوقف تماماً على المدى الذي يمكننا بلوغه في الارتقاء بالعلاقة الاستراتيجية والعملياتية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتحسينها، عموماً، وبين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، على وجه الخصوص.

ونثني على تركيز اهتمام الأمم المتحدة على شراكتها مع أفريقيا. ومرة أخرى، يؤكد بيانا رئيس مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (S/PRST/2009/26 و S/PRST/2010/21)، وتقريرا الأمين العام إلى المجلس في هاتين المناسبتين (S/2009/470 و S/2010/514) على أهمية بلورة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في صون السلام والأمن الدوليين، اتساقاً مع الفصل الثامن من الميثاق.

ومع ذلك، لم تكن تلك العلاقة بلا تحديات، وخصوصاً في العام المنصرم. ولذلك، لدينا اليوم فرصة لإمعان النظر في سبل إبداعية لتفسير الفصل الثامن بما يضيف إلى قيمته، وتحسين العلاقة وتعظيم فرص تحقيق السلام المستدام. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على عدد من المسائل التي تتطلب إجراءات للتحسين.

أولاً، إن عملية صنع القرارات، وخاصة في تحديد وقت وكيفية المشاركة في حالات أزمات معينة هي مسألة تتباين الآراء بشأنها أحياناً، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة. وتشير الممارسة العملية خلال العامين الماضيين إلى أن ثمة اتجاهاً غير مستصوب تمثل في الانتقائية من جانب مجلس الأمن وعدم إيلاء الاهتمام الكامل لموقف و/أو توصيات الاتحاد الأفريقي أو أجهزته. ونتذكر جميعاً الطريقة التي جرى بها إما تجاهل الموقف الأفريقي أو النظر فيه جزئياً في حالتي ليبيا وكوت ديفوار في العام الماضي. وقد عبَّر الرئيس زوما عن تلك النقطة بوضوح أكثر مما أستطيعه. وإنني أوافقه تماماً، وليس لديّ ما في إضافته فائدة تُرجى.

لقد اقترحنا عدداً من التدابير، منها إجراء مشاورات منتظمة خلاف الاجتماعات السنوية للمجلسين، وحتى قبل أن تتخذ القرارات. وسيكون من المفيد أيضاً تجسيد معنى المبادئ المكرسة في الفصل الثامن، وأعني التكاملية والتفويض والمزايا النسبية. ولا بد من الحذر هنا لتجنب إطار يخل بقيمة الاتحاد الأفريقي أو المنظمات الإقليمية الأُخرى كونها أول من يستجيب لأزمة ما.

وثمة مجال هام ثان يتمثل في الفجوة بين متطلبات عملية ما والموارد المتاحة لها، وقد تكلم وفدي في هذا الموضوع بإسهاب بالأمس فيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبقدر ما تسهم عمليات دعم السلام في أفريقيا في صون السلام والأمن الدوليين، فإن توصيات تقرير

بـرودي (انظـر A/2008/813) الـتي رددت بـالأمس لـضمان توفير التمويل/الموارد الثابتة والمرنة والمستدامة لتلك العمليات أمر حتمي. والأمر كذلك لأن العمليات الشحيحة الموارد من غير المحتمل أن تحقق السلام المستدام.

ونرحب بالدعوات التي وجهها بعض المتكلمين من أجل زيادة المساهمات الاختيارية بدون شروط. ومع ذلك، من غير المرجح أن تكون تلك المساهمات الاختيارية وافية نظرا للمهام التي يتعين الاضطلاع بها على أرض الواقع. ولذلك السبب، فإن التأمل في طرائق إضافة قيمة الأمم المتحدة لتنفيذ العمليات المستمرة، لا سيما من خلال الأنصبة المقررة، إلى البعثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي أمر ضروري لا يمكن تجنبه.

ثالثا، وعلى صعيد المؤسسات، شهدنا إحراز تقدم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مستويات مختلفة: بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإدارات السلام والأمن والشؤون السياسية وما إلى ذلك، وأيضا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتلك العلاقات بحاجة إلى المزيد من الإيضاح، وبخاصة فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها جميع الأطراف الفاعلة المعنية. وسيؤدي الوضوح إلى الإقلال من الازدواجية إلى أدنى حد وتعزيز الاتساق وتآزر العمل ومستويات الارتياح، والتركيز على جهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على السواء.

رابعا، وعلى صعيد العمليات، تبدي أفريقيا عزما متجددا وإرادة لنشر عمليات دعم السلام في البيئات الهشة، بل وغير الآمنة. وذلك يتطلب تغييرا في مذهب الأمم المتحدة بشأن عمليات السلام. والممارسة التي مفادها أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تشارك إلا حيث يوجد سلام لحفظه تترجم إلى تخلي الأمم المتحدة عن بعض أكثر حالات الأزمة التي تشكل تحديا. وذلك يقود إلى الاتجاه الملاحظ في تقرير برودي حيث تترك أكثر حالات الأزمة التي تشكل تحديا في أيدي أقل المنظمات موارد وقدرة. ومثل تلك الحالة تحل سلاما أقل، وليس أكثر، في العالم.

خامسا، نحن في الاتحاد الأفريقي ندرك أن التحسن في العلاقة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يتوقف أيضا على بناء قدرات مؤسساتنا. ونحن الآن نستكشف سبل زيادة حصيلة الموارد المجمعة المتاحة لأنشطة الاتحاد الأفريقي، ونناشد جميع شركائنا مساعدتنا في ذلك الصدد. كما أننا بصدد تعزيز التفاعل بين مكاتب الاتحاد الأفريقي المختلفة، لا سيما بين أديس أبابا ونيويورك، لضمان توجيه رسالة موحدة بشأن الآراء والمواقف الأفريقية، وبخاصة حيث يكون الاتحاد الأفريقي قد اتخذ قرارات.

وتعقد هذه الجلسة عقب نافذة غير مسبوقة لفرصة إعادة الأمن والسلام والاستقرار في الصومال بصورة نهائية. ويذكر المجلس أنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ عقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جلسة، قبل تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، طلب فيها إلى مجلس الأمن النظر في عدد من التوصيات التي رأينا أنها بالغة الأهمية للعملية في الصومال. واستجاب مجلس الأمن لهذه التوصيات بطريقة محدودة. وفي هذا الوقت، اتصلنا بمجلس الأمن بعد إحراز تقدم كبير على أرض الواقع وبمفهوم استراتيجي وضعه فريق تقييم مشترك مؤلف من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات. وذلك يؤكد على التعاون المتزايد والشراكة. ونحن نتوقع أن تترجم تلك الجهود المشتركة إلى دعم أفضل من المجتمع الدولي ومجلس الأمن، فضلا عن تنفيذ عملية فعالة. وعلى نحو مماثل، يحدونا الأمل في أن يتخذ قرار بشأن الصومال على وجه السرعة، وألا يكون بأي حال من الأحوال متوقفا على نتائج أي جلسات أو مشاركات مقبلة بشأن الصومال. ولا بد أن

نلاحظ أن لعامل الوقت أهمية مطلقة. ولذلك على مجلس الأمن أن يتصرف على وجه السرعة بغية حماية المكاسب الحالية وتوسيعها.

وفي مجال الوساطة، من الضروري أن نستفيد من الدروس المستخلصة من عمليات الوساطة الناجحة - على سبيل المثال، في حالة السودان، حيث حققنا مزيجا جيدا من دعم الأمم المتحدة المادي واللوجستي والسياسي، بالترافق مع الشرعية السياسية وإمكانية وصول الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وذلك درس بالغ الأهمية بشأن مبدأ التكامل والمزية النسبية والتوافق الاستراتيجي.

وفي ضوء تلك الملاحظات، يتطلع الاتحاد الأفريقي إلى تفسير أكثر إبداعا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والى التوصل إلى توافق الآراء على مجموعة من المبادئ التي تدعم زيادة التآزر بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. والمبادئ الرئيسية ضمن تلك المبادئ هي دعم ملكية الاتحاد الأفريقي ووضعه الاستراتيجي؛ والتطبيق المرن والابتكاري لمبدأ التكامل؛ والاحترام المتبادل والتقيد بمبدأ المزية النسبية.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على أهمية جدول الأعمال هذا وأن أشدد على أمل أفريقيا بأن تقود مداولات اليوم إلى زيادة الاتساق بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها في القارة. والأكثر أهمية أنني آمل واعتقد أن التعاون ستحكمه القواعد الأساسية والهامة للثقة المتبادلة والاحترام.

ومرة أخرى، أود أن أعرب عن امتنان كينيا على دعوتها إلى الاشتراك في هذه الجلسة التاريخية لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير ويتانغولا، على إحاطته الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة هولغين كويلار (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): باسم حكومة كولومبيا، أود أن أهنئ جنوب أفريقيا على توليها رئاسة المجلس خلال هذا الشهر، وأيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة الحسنة التوقيت لعقد هذه المناقشة الملائمة والهامة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. ويشرفني الاشتراك في هذه الجلسة التي يتولى رئاستها فخامة الرئيس جاكوب زوما. كما أن من دواعي سروري أن أشاهد ممثلين رفيعي المستوى من المناطق المختلفة وهم يجتمعون هنا اليوم. وخلال رئاسة جنوب أفريقيا للمجلس، فإنها تحتفل بمرور ١٠٠ عام على إنشاء المؤتمر الوطني الأفريقي. ونحن نشاركم الاحتفال بذكرى ذلك الحدث.

وأود أن اشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/805) الذي يفصل التقدم المحرز والتحديات المتبقية في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بتحقيق السلام والأمن، وأيضا على مشاركته في مناقشة اليوم.

كما أود أن اشكر السفير رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

إن تقرير الأمين العام يتركنا نتساءل عن كيفية استكمال عمليات حفظ السلام، إذ أنها في حد ذاتها، لا تحدث التغييرات التي تحتاج إليها البلدان في الأجل الطويل لتوطيد استقرارها وتنميتها. وفي ذلك السياق، وفي المناقشات التي عقدت في الأشهر الأخيرة، أكدت كولومبيا على اللجوء إلى آليات التسوية السلمية للصراعات. واليوم، نود مرة أخرى أن نشدد على الإسهامات الكبيرة التي يقدمها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يمكن

الأمم المتحدة ومجلس الأمن من البحث عن الحلول الدائمة على أساس المفاوضات والوساطة والاتفاق.

وبغية أن تكون تلك الممارسات فعَّالة، يتسم دور المنظمات الإقليمية ورؤيتها وقيادتها بأهمية بالغة. فبدونها لا يمكن لاتخاذ أي إجراء بالتركيز على مصلحة التوازن العالمي في الميدان أن يخفف العبء على السكان المتضررين من أي صراع. واتخذت بالفعل إجراءات ملموسة فيما يتعلق بذلك التنسيق، مثل المبادئ التوجيهية المشتركة التي تدعم إطارا للوساطة في أفريقيا استنادا إلى حالات كينيا ودار فور والصومال وغينيا – بيساو. ونأمل أن توسع تلك الإجراءات وان توجد الآليات الإضافية.

وتشكل عمليات الأمم المتحدة في أفريقيا جزءا كبيرا من جدول أعمال المنظمة. ولا شك أن التنسيق مع الاتحاد الأفريقي في الأعوام الأخيرة كان أساسيا لإحراز النجاح. وتبرز العمليات البالغ عددها ٢٥ عملية التي أذن بها مجلس الأمن في أفريقيا منذ عام ١٩٩٠ أهمية الأعمال التي اضطلعت بها هذه الهيئة مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأُخرى في تلك القارة.

ويعمل وجود بعض تلك العمليات لحفظ السلام في الميدان لفترات طويلة على لفت الانتباه إلى المسألة المتعلقة بأهداف الخروج في تقييم الأعمال المشتركة، إذ أن معايير تعزيز القدرات الوطنية وتهيئة الظروف لتمكن البلدان من الأخذ بزمام استقلالها التام وسيادتها وتوليد التنمية والرفاه لشعوبها لا بد أن تضطلع بدور محوري.

وتبرز تجربة الاتحاد الأفريقي الحاجة إلى اتخاذ نهج متكامل نحو التصدي للصراعات. وتلك المنظمة الإقليمية في موقف متميز يمكنها من الإسهام وتحديد العناصر ووضع استراتيجيات بشأن كيفية تعزيز تسوية الصراعات في منطقتها. وحقيقة أن مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يجتمعان سنوياً دلالة على قدر أكبر من الوعي القائم إزاء الحاجة إلى تنسيق السياسات والإجراءات في البحث عن الحلول.

ويتوخى الفصل الثامن من الميثاق مساهمة المنظمات الإقليمية كجزء لا يتجزأ من الأمن الجماعي، ويثمّن رؤياها والإجراءات والمبادرات الرامية إلى إيجاد حلول ضمن نطاق اختصاصها. وحقيقة أن تطبيق الفصل السابع من الميثاق يفسح المجال على نحو أكثر تواترا أمام الفصل السادس يمكن أن يتوقف على دعم مجلس الأمن لتلك الجهود، مما يعزز التوصل إلى اتفاق سلمي وقنوات دبلوماسية في حل الصراع.

ولا يمكننا أن نغفل حقيقة أن أكبر طموح في مواجهة الصراعات يتمثل في تحقيق السلام. وفي هذا الصدد، إن الحفاظ على جهود التعاون يجب أن يشمل تكيّفها المستمر لكفالة ألاّ تصبح هياكل دائمة لخدمة مصالح ذاتية، أو يصبح هدفها حل المشاكل المؤقتة.

السيد مامادياروف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وأهنئ رئاسة جنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونرحب في هذه الجلسة الهامة جداً بحضور فخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا. ونحن ممتنون لتقرير الأمين العام، السيد بان كي – مون (S/2011/805). كما أود أن أرحب بوفد مفوضية الاتحاد الأفريقي ورؤساء المنظمات دون الإقليمية الأفريقية.

إن دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ازداد ازديادا كبيرا في العقد الماضي. والواقع انه ليس جميع المنظمات الإقليمية يمكنها أن تتباهى بقدرتها وإرادتها السياسية حيال فهم الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة، والإسهام الفعال في حلها. وأذربيجان، بوصفها بلدا يعاني

من احتلال حوالي ٢٠ في المائة من أراضيه والتشريد القسري لمئات الآلاف من مواطنيه، تتفهم تماما التهديدات والتحديات التي تؤثر على البلدان ذات الصراعات التي لم تحل، بما في ذلك تلك الموجودة في أفريقيا، كما ذكر قبل مجرد دقائق قليلة السيد لعمامرة، مفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

لقد بذل الاتحاد الأفريقي جهودا كبيرة للنهوض بالسلام والأمن والاستقرار في القارة، وأثبت قدرته على اتخاذ زمام المبادرة. وإطلاق الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، وإنشاء العناصر المكونة له، فضلا عن عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي أذن بها مجلس الأمن، أمور ينبغي أن تكون جديرة بالذكر على نحو خاص.

ويمكن التصدي بشكل أفضل للتحديات التي تواجه أفريقيا اليوم والتي تشكل جزءا كبيرا من مداولات مجلس الأمن من خلال بذل الجهود السياسية والدبلوماسية الجماعية. ويوضح الاهتمام الكبير بالمناقشة الجارية اليوم التزاما حيا من المجتمع الدولي بدعم البلدان الأفريقية من اجل تحقيق الاستقرار وكفالة التنمية المستدامة في القارة.

ونحن شهدنا في السنوات الأخيرة إحراز تقدم في تطوير العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن. وفي الوقت نفسه، علينا أن نعترف بأنه ما زالت هناك تحديات، وبأنه ينبغي عمل المزيد من أجل زيادة تعزيز هذه العلاقة بغية تلبية الشواغل الأمنية المشتركة في أفريقيا بفعالية.

ومن الأهمية بمكان أن نواصل تعزيز جهودنا المشتركة لمنع الصراعات قبل حدوثها. وزيادة التركيز على مجال منع نشوب الصراعات والوساطة قد اكتسبت أهمية إضافية. وإن تطوير مبادئ توجيهية مشتركة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كإطار للوساطة في أفريقيا من شأنه أن يسهم في تحقيق هذا الهدف. والمهم أن تتقيد جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بشأن السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول. وثمة تصميم هام في هذا الصدد أظهرته أيضا الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ والمتعلق بتعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للنزاعات ومنع نشوب الصراعات وحلها.

وننوّه بالدور الحيوي للمرأة في منع نشوب الصراعات وحلها، ومفاوضات السلام، وبناء السلام، وحفظ السلام، والاستجابة الإنسانية، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وعلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يعملا لكفالة إدراج موضوع المرأة والمنظورات الجنسانية إدماجاً كاملا في جميع جهود السلام والأمن التي تضطلع بها المنظمتان، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات اللازمة.

ومن المهم أن يزيد مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فضلا عن أمانتي كلتا المنظمتين، تعزيز العلاقة بينهما، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات سنوية وإجراء اتصالات غير رسمية أكثر كثافة بينهما. ومثلما يذكر الأمين العام في تقريره، يتعين استمرار بذل الجهود الرامية إلى إيجاد حل لكفالة التمويل المستدام لعمليات الاتحاد الأفريقي في سبيل دعم السلام. وفي حين أن الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي صوب تطوير آليات التمويل الخاصة به جديرة بالثناء، فإن سائر الوسائل والخيارات المقدمة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ينبغي أن تكون متاحة أيضا في هذا الصدد، بما في ذلك في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، فضلا عن بناء السلام.

وفي الآونة الأخيرة، طورت أذربيجان كثيرا تعاونها مع الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء. والحصول على مركز المراقب في الاتحاد الأفريقي قد أتاح لبلدي أن ينهض

بالعلاقات والحوار بينهما توفيرا للمنفعة المتبادلة. وتشارك أذربيجان بنشاط في تنفيذ مختلف برامج المساعدة لأفريقيا. ولقد استجبنا لنداءات الحكومات والمنظمات الدولية المعنية لتقديم مساعدات عاجلة بهدف التصدي للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي وفي أماكن أخرى في القارة. علاوة على ذلك، نحن ساهمنا في دعم برنامج المؤسسات وبناء القدرات التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وقدمنا منحا دراسية للدبلوماسيين من البلدان الأفريقية للدراسة في الأكاديمية الدبلوماسية في أذربيجان.

وتشارك أذربيجان أيضا في أعمال أحد التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام، وتتطلع إلى مواصلة بذل جهودها في هذا الصدد. وقد بدأنا بإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين لتطبيق تجربتنا الثرية في أفريقيا في ميدان إزالة الألغام، من جانب الوكالة الوطنية لأذربيجان المعنية بمكافحة الألغام. ونتطلع إلى تعزيز تعاوننا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية، ونخطط لاستضافتنا في أذربيجان، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مؤتمرا دوليا رفيع المستوى بشأن المسائل ذات الاهتمام لأفريقيا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدنا الكامل لمشروع قرار جنوب أفريقيا (S/2012/25)، الرامي إلى تطوير علاقات الشراكة والتعاون بشكل فعال بين المنظمتين. أخيرا وليس آخراً، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية أن يراقب المجلس تنفيذ قراراته القائمة، ولا سيما تلك المتصلة بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها.

السيد روداس ميلغار (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكر حكومة بلدكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب، فضلا عن الورقة المفاهيمية التي عممت علينا (S/2012/13، المرفق). إننا نقدر حضوركم الشخصي في هذا التجمع، الذي بلا شك يزيده أهمية. ونقدّر أيضا وجود كبار المسؤولين في المؤسسات دون الإقليمية الخمس الذين انضموا إلينا، ونشكر مفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على إحاطته الإعلامية عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. كذلك نقدر تقديرا مخلصا تقرير الأمين العام الكامل والمستنير عن نفس الموضوع (S/2011/805).

إن هذه المناسبة خاصة جدا بالنسبة لي، بل أتجرأ على القول أنها مناسبة عاطفية، لأنها المشاركة الأولى لنا في مناقشة لمجلس الأمن منذ أن أصبحنا عضوا منتخبا في الأسبوع الماضي، ولأنها تجري قبل يومين من تسليم الإدارة الحالية في بلادي مقاليد السلطة إلى الحكومة الجديدة المنتخبة من خلال التصويت الشعبي الذي تم في تشرين الثاني/نوفمبر. وبعبارة أخرى، هذا الأسبوع هام بشكل خاص في تاريخنا المتسم بتوطيد دعائم الديمقراطية على الصعيد الوطني، وهام أيضا بالنسبة لوجودنا للمرة الأولى في هذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة. لذلك أرحب بالفرصة التي أتاحتها لنا هذه المناسبة.

ربما يقال بأن غواتيمالا ليس لديها ما تقدمه في أي مناقشة بشأن الشراكة الاستراتيجية القائمة بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي لأننا لا ننتمي إلى عضوية الأخير، لكن ليس هذا هو الحال. فعلى النقيض من ذلك، فإن مناقشة اليوم هامة جدا بالنسبة لنا، لأن التعاون الإقليمي إحدى ركائز سياستنا الخارجية. فمنطقتنا دون الإقليمية، أمريكا الوسطى، ما برحت ومنذ ستين عاما رائدة في تعزيز عملية تكامل واسعة وعميقة، مما يفسر جزئيا القيمة العالية التي نعلقها على التوجهات الإقليمية بجميع مظاهرها. إن ما قدمناه من دعم للتشكيل الحديث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو في حد ذاته مثال آخر في هذا المضمار.

إن التعبير عن تلك السياسة في سياق الأمم المتحدة يرد في ميدان السلم والأمن المتضمن في الفصل الثامن من الميثاق، الذي يشمل التطابق بين عمل مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. وفي الحقيقة، شهدنا زيادة في العلاقة بين المجلس والكيانات الإقليمية في القرارات التي اتخذها مؤخرا هذا الجهاز، وهي قرارات ساهم فيها الاتحاد الأفريقي يقينا بدور بارز بالاشتراك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية.

إن العلاقة بين مجلس الأمن والكيانات الإقليمية لا تقتصر على الأعمال الوقائية والوساطة على النحو المتوخى في المادة ٥٢ من الميثاق إلى التدابير القسرية على النحو المتوخى في المادة ٥٣؛ وفي الواقع، كما يذكرنا تقرير الأمين العام، تزداد مشاركة تلك الكيانات في عمليات حفظ السلام، ومن ثم في أنشطة بناء السلام. وفي كلا المسعيين، نشعر بأننا جزء من مجتمع يرتبط بمصالح مع زملائنا في القارة الأفريقية، بصفتنا المزدوجة، أولا كوننا بلدا مساهما بقوات، وكوننا بلدا مر بحالة ما بعد انتهاء الصراع وتميزت بتجارب فريدة جدا في بناء السلام بعد توقيع اتفاقات السلام الخاصة بنا في أواخر عام ١٩٩٦.

واستنادا إلى المذكرة المفاهيمية التي وزعتها الرئاسة (المرفق S/2012/13)، وتقرير الأمين العام، تم إنجاز الكثير بفضل شراكة مجلس الأمن مع الاتحاد الأفريقي، ومن خلال الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، حيث اتخذ مجلس الأمن القرارين ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و ١٨٠٩ (٢٠٠٨). وفي الوقت نفسه، نأخذ في الحسبان النقطة الواردة في المذكرة المفاهيمية ومؤداها أنه لا يزال يتعين فعل الكثير، لا سيما في مجال الوساطة ومنع نشوب الصراعات. وكلما عرضت مقترحات محددة تعزز الصلة بين المؤسستين، سيدرسها وفدي وينظر إليها من منظور إيجابي. كذلك ندرك جيدا أن تقرير الأمين العام قد بيِّن بأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واجه في بعض الأوقات مواقف متباينة بشأن قضايا محددة. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن التباين في وجهات النظر في ما يتعلق بجوانب التكامل وتقاسم العبء. ومهما يكن من أمر، نرى أنه ينبغي لآليات بناء توافق الآراء القائمة بين الأطراف أن تساعد على حل تلك المسائل.

وبعبارة أعم، نعتقد أن الشراكة بين مجلس الأمن والمؤسسات الإقليمية في مجال السلم والأمن تتضمن الأسس المفاهيمية لعلاقة مثمرة ترتكز على المزايا المقارنة الواضحة المستمدة من ولاية المجلس المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وزيادة المعرفة والتحديد اللذين تتجه المؤسسات الإقليمية لإحرازها فيما يتعلق بالبلدان الأعضاء فيها.

لذلك نرحب بالاتجاه المتزايد في المجلس، – ضمني في بعض الحالات، وصريح في حالات أخرى – للاهتداء بالتوجيه الذي توفره الكيانات الإقليمية، بخلاف الإغراء المحتمل لمحاولة فرض اتباع نهج ينبع من هذه القاعة بدون مشاورات. وربما أفضل أمثلة على نتائج هذا التعاون العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في الصومال.

ونلاحظ أيضا أن التقدم المحرز في مجال التعاون قد تحقق على مستوى الأمانة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفي الآلية الحكومية الدولية. ونرى أن الاجتماعات السنوية التي يعقدها مجلس الأمن مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تكتسي أهمية خاصة. ونرحب أيضا بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الإتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠، الذي سيحقق مزيدا من الاتساق في العلاقة بين الكيانين.

ومــن الطبيعــي، أن التعــاون بــين الأمــم المتحــدة والمؤسسات الإقليمية يتجاوز ولايات مجلس الأمن. وكما هو معروف جيدا، هناك عدة اتفاقات مبرمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال التعاون الإنمائي، وكل ذلك ينضوي تحت مظلة الاتفاق الإطاري الموقع في عام ٢٠٠٦ بينهما والذي يضم برنامج لبناء القدرات مدته عشر سنوات لا يقتصر على مجموعة السلام والأمن. وبطبيعة الحال نؤيد التعاون في مجال التنمية، انطلاقا من روح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويمكن تصور ذلك أيضا بوصفه من أنشطة منع نشوب الصراعات التي تتم في إطار الإشراف الواسع للجمعية العامة.

وخلاصة القول، فإن غواتيمالا، في مهمتها المتعددة الجوانب، ما برحت تربط جزئيا بين وجود الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا يصدق على التعاون الإنمائي، وصون السلم والأمن الدوليين، والمساعدة الإنسانية والنهوض بحقوق الإنسان. وهذا ينطبق على قارتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وما من سبب يشكك في انطباقه بنفس القدر على أفريقيا، حيث أن الاتحاد الأفريقي ومجموعة من المؤسسات دون الإقليمية لديها سجل من المنجزات متين ومثبت بالبراهين. وفي الحالة الثانية، قامت جنوب أفريقيا بدور طليعي جدير بتقديرنا.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أريد أن أشكر الأمين العام على حضوره وملاحظاته. وأرحب أيضا بالوزراء الحاضرين هنا، وكذلك بالمفوض لعمامرة. في البداية، أريد أن أشكر بشكل خاص الرئيس زوما على عقد هذه المناقشة الهامة والجيدة التوقيت.

إن العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مهمة لكلتا الهيئتين. وإذ يقترب الاتحاد الأفريقي من الذكرى السنوية العاشرة لإنشائه، فإن الوقت قد حان للنظر في ما تعلمناه، وإلى أين نحن ذاهبون وما الذي يحتاج إلى تحسين. لقد قطعت الجهود الأفريقية الجماعية الرامية على دفع عجلة السلام والأمن في القارة بالفعل شوطا طويلا منذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣. ومنذ عام ٢٠٠٢ على وجه التحديد، حين حل الاتحاد الأفريقي محل المنظمة، أظهرت الحكومات الأفريقية أنها تستطيع، بالعمل معا، أن تمنع نشوب الصراعات. لقد دشن الاتحاد الأفريقي بداية جديدة بمذهب عدم اللامبالاة. فميثاق الاتحاد الأفريقي يعترف بأنه قد يكون من الضروري التدخل في شؤون دولة عضو "في ظل ظروف خطيرة، وهي تحديدا، جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية". وتلك كلمات شجاعة وقيمة.

كانت أول مهمة رئيسية يقوم بها الاتحاد الأفريقي في بوروندي، حيث جرت أول عملية انتشار في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ثم تصرف الاتحاد الأفريقي بمسؤولية في دارفور، حينما كانت بعض الأطراف الفاعلة الدولية الأُخرى لا تزال مترددة. وبدأت بعثة الاتحاد الأفريقي عملها في السودان في آب/أغسطس ٢٠٠٤، قبل أي قوة أخرى. ونشط الاتحاد الأفريقي أيضا في وقت مبكر في ممارسة الضغط من أجل السلام بين السودان وجنوب السودان. ولا يزال الرئيس مبيكي يبذل جهوداً قيمة، وتستحق جنوب أفريقيا الثناء على دورها القيادي وتفانيها من أجل السلام في كلٍّ من السودان وبوروندي. وفي المقام الأول، اضطلع الاتحاد الأفريقي بمهمة صعبة للغاية في الصومال، حيث نشر قوات للنهوض بالسلام منذ عام ٢٠٠٧. لقد قطعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال شوطا طويلا في تطوير العلاقة بينهما وتحسين التنسيق. ويجري تنفيذ جميع تلك البعثات بالتعاون مع المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، وأحيانا

بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وإدراكا لأهمية مشاركة المجتمع الدولي مع الاتحاد الأفريقي، أنشئت بعثة الولايات المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٦؛ وقد جرى تعزيزها بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٩. وينسجم ذلك مع السياسة العامة لإدارة أوباما في الانخراط المكثف مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة الدول الأمريكية. وبالمثل، عززت الأمم المتحدة علاقاتها مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما بعدما أنشأت الجمعية العامة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠.

وتحديداً لأن العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبين مجلس الأمن ومجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي في غاية الأهمية، يجب علينا التصدي للتحديات التي تواجه تلك العلاقة بصراحة وبصدق إذا أردنا أن نحرز تقدما. فالأمم المتحدة بحاجة إلى أن يكون الاتحاد الأفريقي قوياً والاتحاد الأفريقي بحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة قوية. ومع ذلك، فإن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تشير أحيانا إلى أن المجلس يتجاهلها أو يستخف بها. وفي الوقت نفسه، يشعر بعض أعضاء مجلس الأمن بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لم تقدم دائما آراء موحدة أو متسقة بشأن المسائل الرئيسية، وأن الاتحاد الأفريقي يتصرف في بعض الأحيان ببطء في مسائل ملحة.

بيد أن وراء تلك التصورات والإحباطات تكمن مسألة أعمق، ألا وهي من يأتي أولا؟ بموجب الميثاق، لمجلس الأمن ولاية فريدة من نوعها وعالمية وأساسية تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. لا يخضع مجلس الأمن للهيئات الأخرى، أو لجداول أعمال المجموعات الإقليمية أو دون الإقليمية أو قدراتها. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن يريد أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الإقليمية، وهو بحاجة إلى ذلك، كما يتضح من التعاون المتنامي مع الاتحاد الأفريقي على مدى عقد من الزمان تقريبا. بيد أن هذا التعاون يجب أن يقوم على أساس مقتضيات المسألة المطروحة، ولا يمكن أن يقوم على أساس أن تقرر المنظمة الإقليمية سياسات بشكل مستقل وأن تباركها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بكل بساطة وتدفع ثمن تنفيذها. لا يمكن أن يكون هناك شيك على بياض، لا سياسيا ولا ماليا. وينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار آراء المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، وهو سيفعل ذلك، مع الاعتراف بأن ثمة خلافات تحدث أحيانا فيما بينهما.

على سبيل المثال، يمكن ألا تتطابق تماماً مواقف منظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من مسألة ما في منطقتهما دون الإقليمية مع وجهة النظر التوافقية للدول الأربع والخمسين الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وتحث الولايات المتحدة مجلس الأمن على اغتنام هذه الفرصة لتحديد علاقاتنا مع الاتحاد الأفريقي على نحو أكثر دقة، بحيث يتسنى لنا المضي قدما معا للتصدي بشكل أفضل للتحديات الملحة التي تواجهنا جميعا.

وفي هذا السياق، لنتحلَّ بالصراحة. فلم تكن المشاورات الدورية بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن حتى الآن مثمرة أو مرضية كليا. وإذا لم تُحسَّن تلك المشاورات، فإنها تواجه خطر أن يتخلى عنها هذا الجانب أو ذاك لكونها غير مفيدة أو أسوأ من ذلك. ولجعل العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أكثر فعالية، يجب علينا أن نفعل أكثر من مجرد النظر في إضفاء الطابع الرسمي على الاجتماعات بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي. ويجب أن تثبت الاجتماعات جدواها. ويجب أن يكون للاجتماعات

جداول أعمالها الموضوعة وأولوياتها المحددة التي تؤدي إلى تحسينات ملموسة، ليس في الطريقة التي نعمل بها معا فحسب ولكن في كيفية جعل عملنا مفيداً للناس في أفريقيا وفي أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن الفرص المتاحة لنا لنغتنمها معا كبيرة.

لقد ضرب الاتحاد الأوروبي مثالا يُحتذى في عمله من أجل تعزيز هيكل السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي. ففي مجال حفظ السلام، يجري تحسين القوة الاحتياطية الأفريقية، وهي تبدو واعدة. وعلى الصعيد الثنائي، تواصل الولايات المتحدة تدريب وتجهيز القوات العسكرية الأفريقية لنشرها في عمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف. وتمثل فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن محفلاً قيماً يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. ويمكن للأمم المتحدة أن تقدم المزيد من المساعدة عن طريق توحيد تدريب حفظة السلام. ويمكنها أن تمضي أبعد من ذلك بأن تقدم إدارة عمليات حفظ السلام الإرشاد للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال برامج لحفظ السلام تقدم توعية في مجالات سيادة القانون والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وحماية المدنيين في حالات الصراعات المسلحة. كما سنرحب بمواصلة بالتعاون بشأن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ولقد حان الوقت أيضا لإجراء تدريب رسمي يتعلق بالدروس المستفادة من العمليات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حتى الآن، بما في ذلك العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ثمة درس تعلمته الولايات المتحدة وغيرها في البوسنة ألا وهو أن عمليات القيادة والسيطرة المشتركة، أو ما يسمى بنظام المفتاحين، لا تسير عادةً سيراً حسناً. إن البعثات المختلطة حافلة بالتحديات في أحسن الأحوال. ويجب أن نحلل تجربتنا الميدانية وأن نناقشها وأن نتفق على الهياكل المثلى للبعثات والتي ترتبط بأهداف الحالة التي نحن بصددها. وتقدم عملية التنسيق التي جرت مؤخراً بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في محاربة جيش الرب للمقاومة مثالا إيجابيا للنظر فيه. وتستطيع الأمم المتحدة، من جانبها، أن تكون أكثر فعالية في أديس أبابا. ويشكل إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي خطوة إيجابية، ولكن ثمة حاجة إلى تحسين الاستعراض السنوي لوكالات الأمم المتحدة التي تدعم الاتحاد الأفريقي. وفي الوقت الحاضر، لا يوجد مكتب في الأمم المتحدة يتولى المسؤولية عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة الاتحاد الأفريقي. ويؤدي ذلك إلى ازدواجية لا داعي لها. فمسؤولو الأمم المتحدة في الميدان بحاجة إلى دعم أقوى لتبسيط هياكلهم لكي يقدموا مساعدة أفضل للاتحاد الأفريقي.

غير أن هذا بالقطع طريق ذو اتجاهين. وينبغي للاتحاد الأفريقي، من جانبه، تحسين إدارته الداخلية في مجالات الشؤون الإدارية والمحاسبة والإدارة المالية والموارد البشرية. وإجراء تحسين في تلك المجالات سيساعد على تعزيز علاقة أكثر إنتاجية على أرض الواقع في أديس أبابا، وسينشط التقدم في برنامج الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبناء القدرات المستمر منذ ١٠ أعوام. ومن الأمور الأساسية لتحقيق ذلك، كما اقترح رئيس الاتحاد الأفريقي في تقريره، هو أن يحدد الاتحاد الأفريقي الأولويات وأن تستجيب الأمم المتحدة لذلك. فمنذ إنشاء البرنامج في عام ٢٠٠٦، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل جدا من خلال مبادرة الأمم المتحدة لتوحيد الأداء في تعاملها مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقد اتفق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالفعل على طائفة من الإجراءات لتعزيز

علاقتهما التشغيلية. ويجب القيام بالمزيد لتحفيز إدخال تحسينات على المستويين البرنامجي والإداري.

وقد أكدت جنوب أفريقيا عن حق على أهمية منع نشوب الصراعات والوساطة في وضع رؤية لمستقبل سياسات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالسلام والأمن. وينبغي أيضا وضع إطار لمنع الفظائع، وينبغي توسيع نطاق جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد. ودور المرأة في الوساطة في الصراعات لم يتقدم بما فيه الكفاية، وينبغي للاتحاد الأفريقي النظر في إعداد خطة عمل إقليمية للمرأة والسلام والأمن.

بينما نقترب من الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن نغتنم هذا الحدث البارز لإجراء تقييم والتدبر في الطريق الذي نسير فيه. ونأمل جميعا أن تستمر تحديات السلام والأمن في أفريقيا في التراجع بمرور الوقت. وتحسين التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف. وأحث زملائي ألا يكتفوا بالإشادة بالتقدم، بل على الاعتراف أيضا بصراحة بالتحديات التي تواجه هذا التعاون واستنباط طرق محددة لجعل واقعنا متلائما مع تطلعاتنا المشتركة.

أشكر الرئيس زوما مجددا على عقد هذه المناقشة.

السيدة بيير (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكركم، الرئيس زوما، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام بان كي – مون ومفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد لعمامرة، وكذلك رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، السيد ميتانغولا، على إسهاماتهم الهامة.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المتوخى في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أمر لا غنى عنه لإيجاد حلول ملائمة للأزمات والصراعات والاستفادة المثلى من الموارد والقدرات. والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص متطورة جيدا. وقد أصبح الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، بفضل مشاركتهما التي يتسع نطاقها وما حققاه من إنجازات في السنوات الماضية، أطرافا فاعلة لا غنى عنها في حل الأزمات في أفريقيا. وأود بصفة خاصة لفت الانتباه إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهذه المشاركة جديرة باحترامنا الكبير.

ويتمثل إسهام هام آخر للاتحاد الأفريقي في حل الأزمات الإنسانية في مبادرته الإقليمية لمحاربة جيش الرب للمقاومة. وتجلى مؤخرا التعاون العملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في حل الصراعات عندما سافر ممثلون للجانبين مسؤولون عن القضايا المتعلقة بجيش الرب معا إلى جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي السنوات الأخيرة، تم إنجاز الكثير في سياق تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي. ونرحب بشدة بالاجتماعات المنتظمة بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فضلا عن عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا والاجتماعات المشتركة الرفيعة المستوى وعقد المزيد من الاجتماعات بين المكاتب، وكذلك بعثة التقييم المشتركة التي سافرت مؤخرا إلى منطقة الساحل. ويمكن إحراز مزيد من التقدم. ويجب علينا استخدام الوسائل الرسمية وغير الرسمية على السواء لتكثيف التعاون. وعلى وجه التحديد، أود أن أشير إلى المجالات التالية.

على المستوى الاستراتيجي، ينبغي تعزيز الحوار بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع

للاتحاد الأفريقي. وموقف الاتحاد الأفريقي وموقف المنظمات دون الإقليمية أمر هام لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عند تعامله مع القضايا المتعلقة بأفريقيا. وهذا لا يعني أن المواقف ستكون متطابقة دائما أو يجب أن تكون كذلك دائما. وبالإضافة إلى الاجتماعات السنوية لأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تؤيد ألمانيا دعوة ممثلين للاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية إلى الاشتراك في جلسات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أساس مخصص. وفي الوقت نفسه، نرحب بمشاركة مبعوثي الأمم المتحدة الخاصين في اجتماعات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع نشوب الصراعات والوساطة في المستقبل. والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية والممثلون الخاصون للأمين العام للأمم المتحدة ينشطون بالفعل في هذا الميدان. وفي المستقبل، ينبغي لهذه الجهات العمل معا بقدر أكبر من المنهجية بشكل رسمي وغير رسمي على السواء. وينبغي أيضا تعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام والمنظمات الأفريقية من أجل دعم الجهود الوطنية والإقليمية لتوطيد السلام.

وعلى المستوى التشغيلي، ينبغي أن نحلل باستمرار الخبرة المكتسبة في مختلف الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، وخصوصا البعثتين الحاليتين المتمثلتين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والاستفادة من هذه المعرفة في زيادة التعاون. ومن أمثلة هذه الدراسة توفير القوات وتدريبها والتكامل الوثيق بين الوساطة السياسية ووجود بعثات السلام في الميدان. ويجب الاستمرار في الدفع قدما ببناء القدرات في الاتحاد الأفريقي. وقد أثبت برنامج بناء القدرات المستمر منذ ١٠ سنوات أنه أداة مفيدة حتى الآن، ولكن وضع مبادئ توجيهية واضحة المعالم لتنفيذ أهدافه قد يجعله أكثر كفاءة.

ويمكن للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن قضايا السلام والأمن أن يستفيد أيضا من جهود الآخرين، مثل الاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين. والاتحاد الأوروبي يقدم دعما ماليا ولوجستيا كبيرا للمبادرات الأفريقية وبناء القدرات للاتحاد الأفريقي. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الشراكة المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي من أجل السلام والأمن ومرفق السلام الأفريقي. ومن الأمثلة الشهيرة الجهود المشتركة لعملية أطلنطا وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة، فضلا عن دعم الاتحاد الأوروبي لجهود الاتحاد الأفريقي في هذا الإطار.

والدعم الثنائي يكمل هذه الجهود. وألمانيا، على سبيل المثال، تدعم حاليا تشييد مبنى السلام والأمن لمفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وندعم برنامج الاتحاد الأفريقي لإدارة الحدود في أفريقيا في إطار جهودنا المشتركة في منع نشوب الصراعات. وندعم أيضا تعزيز هياكل السلام والأمن الأفريقية، على سبيل المثال من خلال تدريب وتجهيز ضباط الشرطة الأفارقة للاشتراك في القوة الاحتياطية الأفريقية وللنشر في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. أخيرا، أود أن أعرب عن تأييد وفدي لمشروع القرار الذي سيجري التصويت عليه اليوم.

السيد كورتيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم على عقد مناقشة اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن الدوليين. وأرحب بوجودكم هنا اليوم، والذي يشهد على الدور القيادي الذي تعتزم جنوب أفريقيا الاضطلاع به في مجلس الأمن. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام

علـى العـرض الـذي قدمـه وعلـى تقريـره (S/2011/805)، وكذلك إلى المفوض لعمامرة.

أود أن أبـدي عـددا مـن الملاحظـات. كمـا ذكـرتم، سيدتي الرئيسة، فإن ما يقرب من ثلثي المناقشات التي دارت في مجلس الأمـن تتعلـق بأفريقيـا، و ٨٠ في المائـة مـن جميـع قوات حفظ السلام تنتشر في القارة الأفريقية. وفي ضوء هـذه الخلفية، ظل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقـي في مجال السلم والأمن ينمو.

يـوفر الاتحـاد الأفريقـي للأمـم المتحـدة الوصـول في الميدان. وتدل جهوده في هذا الصدد على حقيقـة أن القـارة تسعى لتحمل المسؤولية تدريجيا عن أمنـها، وفقـا لميثـاق سـان فرانسيـسكو. وتـوفر الأمـم المتحـدة، مـن جانبـها، للاتحـاد الأفريقي الشرعية في إطار الميثاق، وكذلك المهـارات والمـوارد والخبرات الـتي يمكـن أن تـوفر الـدعم للبعثـات المكلفـة بمنـع نشوب الصراعات وإدارتها في القارة.

اليـوم، نركـز كـل جهودنـا علـى ضـمان أن الـشراكة الأصلية، التي تتماشى تماما مع روح الفصل الثـامن مـن ميثـاق الأمم المتحدة، وتستمر وتزدهر.

يـشير تقريـر الأمـين العـام إلى أن منـع نـشوب الـصراعات وحفـظ الـسلام – بـدقيق العبـارة – وبنـاء الـسلام اليـوم يقـع في صـميم التعـاون بـين الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي. ولـضمان منـع نـشوب الـصراعات، أنـشأت الأمـم المتحدة مكتبين إقليميين في ليبرفيل وداكار وأقامت شـراكات مع المنظمات الأفريقية.

ويـشارك مكتـب الأمـم المتحـدة في غـرب أفريقيـا مـشاركة كاملـة في مبـادرات في مجـال الوسـاطة والمـساعي الحميـدة، تحديـدا في غينيـا والنيجـر وبـنن، وذلـك بالتنـسيق المنـتظم مـع الاتحـاد الأفريقـي والجماعـة الاقتـصادية لـدول غرب أفريقيا.

ومكتـب الأمـم المتحـدة الإقليمـي الجديـد لأفريقيـا الوسـطى، الـذي أنـشئ في ليبرفيـل، مكلـف بـدور مماثـل. وعلاوة على ذلك، يشارك الاتحاد الأفريقي في بعثات التقييم التي تنشرها الأمم المتحدة في الميدان في مواجهة التهديدات الـشاملة الجديـدة، كتلـك الـتي حـدثت مـؤخرا في منطقة الساحل.

وبالإضـافة إلى وجودهـا في الميـدان، عـززت الأمـم المتحدة قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة من خلال دعـم إنـشاء وحـدة لهـذا الغـرض في إطـار مفوضـية الاتحـاد الأفريقـي. وقـد زاد هـذا التعـاون قـدرات الاتحـاد الأفريقـي، الذي أصبح اليوم يضطلع بمهام وساطة معقدة، ولا سيما في الصومال والسودان، حيث يقوم فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحـاد الأفريقـي، بقيـادة الـسيد مبيكـي، بتـسوية المنازعـات المعلقة بين الخرطوم وجوبا.

وفي المستقبل، فإن التحدي يتمثل في تنسيق أفضل لجهود الوساطة التي تبذلها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقـي. إن المبـادئ التوجيهيـة في هـذا الـصدد الـتي يجـري حاليا وضعها ستكون بلا شك مفيدة في هذا السياق.

إن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يتعاونـان أيضا في إدارة عمليـات حفـظ الـسلام. وتـضطلع العمليـة المختلطـة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بدور حاسم في استقرار الحالـة الأمنيـة والإنـسانية. ومـن بـين التحـديات الـتي تواجـه البعثـة الـتي يـديرها تسلـسل قيـادي مـوزع بـين الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي. وقـد أظهـرت التجربـة أن تعزيـز التعاون اليومي بين الأمانـة العامـة ومفوضـية الاتحـاد الأفريقـي من شأنه تحسين فعالية الأفراد العسكريين في الميدان.

وفي الـصومال، تقـدم الأمـم المتحـدة دعمـا لوجيـستيا كـبيرا لبعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال، المكلفـة بـدعم المؤسـسات الاتحاديـة الانتقاليـة وقـوات الأمـن الـصومالية في

استتباب الأمن في البلد وتنفيذ عملية الانتقال السياسي. إن هذا التعاون التقني بالغ الأهمية لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي من القيام بمهمتها في سياق معقد بشكل خاص ومواجهة التحديات التي يفرضها مقاتلو حركة الشباب.

وفي حين أن الاتحاد الأفريقي يدعو إلى زيادة دعم الأمم المتحدة، علينا رغم ذلك كفالة أن الخيارات المطروحة لا تقع حصرا ضمن المجال الأمني. ويجب تعزيز التقدم الذي أحرزته القوات في الميدان عن طريق تنفيذ الاستراتيجية السياسية من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية، المدعومة من قبل المجتمع الدولي، كما أشار مجلس الأمن في عدة قرارات.

إن القيام بعمليات حفظ السلام يرتبط، بالطبع، بمسألة التمويل، ولا سيما في سياق الميزانية الحالي البالغ الصعوبة. ووفقا لذلك، علينا أن نسعى إلى تحسين فعالية العمليات، ولا سيما من خلال تعزيز التسلسل القيادي في هذه العمليات، وتحسين التعاون مع البلدان المساهمة بقوات.

كما نحيط علما مع الاهتمام بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإصلاح أساليبه الإدارية وتنويع مصادر تمويله لعمليات حفظ السلام. إن مرفق السلام في أفريقيا الذي يموله الاتحاد الأوروبي خطوة أولية مناسبة في الاستجابة لطلب الاتحاد الأفريقي توفير تمويل دائم ويمكن التنبؤ به لعملياته. ومن الأهمية بمكان أن يرتقي اللاعبون الجدد إلى المستوى المطلوب بغية ضمان الطابع الدائم لهذا التمويل.

وينبغي أيضا أن يكون بناء السلام في صميم التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد شهدنا، في منطقة الساحل وفي غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، عددا متزايدا من عوامل انعدام الاستقرار والإرهاب والاتجار وأنشطة التمرد وتزايد الترابط بينها، مما يقوض أمن وسلامة الدول. يجب أن تدفعنا هذه التحديات إلى مواصلة دعم إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح ومبادرات إعادة الإدماج وتعزيز سيادة القانون.

وأود، هنا، أن أشدد على الأهمية التي توليها فرنسا لدعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، فإن تضافر جهود الأمم المتحدة، من خلال عملياتها لحفظ السلام في المنطقة ومكتبها في ليبرفيل، وجهود الاتحاد الأفريقي في محاربة جيش الرب للمقاومة هي مثال آخر من أمثلة التعاون بين هاتين المنظمتين.

إن المشاركة الإقليمية أساسية لإيجاد حل دائم في مواجهة هذا التهديد. ونرحب جدا باعتماد الاتحاد الأفريقي في الآونة الأخيرة استراتيجية لمكافحة جيش الرب للمقاومة.

من الواضح، أن التحديات التي تواجه السلام والأمن في القارة الأفريقية أبعد ما تكون عن كونها متجانسة. ومن ثم فإن زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر ضروري. إن الاتصالات والاجتماعات التي ينظمها الأمين العام بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تأتي ضمن هذا الإطار، وتماشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة، سوف تضمن أفضل تنسيق ممكن بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وهذا أيضا هو مهمة مكتب الأمم المتحدة الجديد للاتحاد الأفريقي.

ويرحب بلدي بالتقدم الذي تحقق نتيجة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وسيواصل القيام بدور نشط في دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكذلك الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، سواء من حيث التمويل والتدريب.

وكما قال الرئيس ساركوزي خلال القمة الأفريقية الفرنسية التي عقدت في نيس في العام الماضي، فإن أفريقيا

يجب أن تكون طرفا أساسيا في ما يتعلق بالقضايا الكبرى للسلام والأمن والتوازن العالمي. وقد اتخذت فرنسا إجراءات في هذا الصدد، وتأمل أن تحتل أفريقيا في إطار الإصلاح الضروري لمجلس الأمن، المكانة الجديرة بها، بما في ذلك بين الأعضاء الدائمين.

السيد بريتس بيريرا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر لجنوب أفريقيا، ليس فقط لإتاحتها الفرصة لنا لمناقشة هذه المسألة الهامة، بل أيضا لترؤس الرئيس جاكوب زوما لهذه الجلسة. ونشعر بالاعتزاز بهذه الحقيقة بشكل خاص.

وترى البرتغال أهمية بالغة لوجود علاقة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق السلام والأمن في القارة الأفريقية. وتدعم البرتغال بقوة أيضا اضطلاع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية بدور أكبر في سياق يجسد مبدأ الملكية الأفريقية عند التصدي للتحديات الكبرى في القارة.

وأود أن أشكر في ذلك الصدد، وزير خارجية كينيا ومفوض الاتحاد الأفريقي العمامرة على بيانيهما المفيدين للغاية. ونحن ممتنون أيضا لتقرير الأمين العام (S/2011/805) الذي يوفر لنا تحديثاً مفيداً للغاية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن الدوليين. فهو يحتوي على استنتاجات مفيدة والدروس المستفادة، فضلا عن توصيات بشأن سبيل المضي قدما. ويبين لنا التقرير أنه لا يزال أمامنا الكثير للقيام به معا لضمان استخدام الآليات والممارسات القائمة بإمكاناتها كاملةً.

إن المضي في تطوير دور الاتحاد الأفريقي المؤسسي والسياسي لا يمكن وقفه. ويشكل تعزيز وجود الأمم المتحدة في أديس أبابا اعترافاً بتأكيد الاتحاد الأفريقي على نحو مطرد لدوره بوصفه منظمة رائدة وجهة فاعلة لا غنى عنها في عمليات السلام الأفريقية. كما يمثل ذلك التعزيز محاولة جادة لجعل تفاعل الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي أكثر تماسكا وكفاءة. وعلينا ألا ننسى أن ما يقرب من ثلثي المسائل التي يعالجها مجلس الأمن تتعلق بأفريقيا. وعليه، فإن من الضروري أخذ آراء الاتحاد الأفريقي بالاعتبار بشكل كاف فيما يتعلق بعملية صنع القرار في المجلس.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحوار الجاري بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يكتسي أهمية بالغة في ذلك الصدد. ونحن بحاجة للتأكد من أن هذا الحوار قد أصبح مثمراً و أكثر موضوعية. ويمكننا تحقيق ذلك عبر تحديد المسائل ذات الاهتمام المشترك لكلا الهيئتين بطريقة أكثر وضوحاً، سواء كانت مسائل تتعلق بحالات قطرية أم شاملة. وبين أهم تلك المسائل: تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وحماية النساء والأطفال في حالات الصراع وما بعد الصراع، والتصدي الفعال للعنف الجنسي في الصراعات المسلحة، وخصوصاً تقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى العدالة. وينبغي أيضا أن ننظر بعناية أكبر في الكيفية التي يمكننا بها تحسين كفاءة مبادرات الدبلوماسية الوقائية، التي يتعين توجيهها نحو اتخاذ إجراءات أكثر تنسيقا.

وقد شجَّعت البرتغال أثناء رئاستها لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي على إجراء مناقشة بشأن التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.6668). وقد أُدرجت تلك المناقشات بصورة منتظمة في جداول أعمال مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وينبغي إدراج نتائج مثل هذه المناقشات في الحوار الجاري على نطاق أوسع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لأنها تعزز فهمنا لشواغل أمنية أفريقية محددة فضلاً عن تعزيز استجابتنا لها.

ويشكل المزيد من تطوير قدرات الاتحاد الأفريقي جانباً آخر هاماً من العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وينبغي أن يشمل ذلك مجالات الوساطة ومنع نشوب الصراعات. فغالباً ما يكون الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية أكثر قرباً إلى حالات الصراع في القارة من أي منظمات أخرى، فضلاً عن تمتعهم بميزة الوصول إلى الجهات الفاعلة المحلية. وتلك مزايا واضحة عندما نحاول منع التوتر من التصاعد إلى حالة الصراع. وعليه ينبغي للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، مثل الاتحاد الأوروبي، الاستمرار في دعم قدرات الاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الصدد، من الواضح أن التنفيذ الكامل للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي يشكّل أولوية.

وتدعم البرتغال بقوة أيضا الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز مختلف جوانب هيكل السلام والأمن الأفريقيين. وقد واصلنا الدعوة على نحو ثابت عبر مشاركتنا الفعالة في الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية الأوروبية للمبادرات الأفريقية في مجالي السلام والأمن الدوليين.

وأود في ذلك الصدد، أن أؤكد على أهمية إسهام الترتيبات الإقليمية في عمليات حفظ السلام وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فنحن نشجع بقوة تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي عند تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام في أفريقيا، فضلا عن أي مبادرات أخرى تسعى إلى تحسين التعاون المتبادل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبالتالي، فإننا نرحب بتقرير الاتحاد الأفريقي الذي نشر مؤخرا والذي فصّل فيه الاتحاد رؤيته الاستراتيجية للشراكة بينه والأمم المتحدة في مسائل السلام والأمن الدوليين.

ونلاحظ أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تشكلان نموذجين للتعاون بصورة ملموسة في مجال حفظ السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد تعلمنا دروسا كثيرة من هاتين التجربتين، غير أنه لا يزال هناك مجال للتحسين. إن الجلسات من نوع الجلسة التي عقدت في الأمس بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر S/PV.6701) وجمعت بين شركاء رئيسيين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فضلا عن ممثلين من البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي، أساسية في عملية التعلم المشترك هذه. ونستطيع بذلك النحو كفالة ترجمة الحوار الاستراتيجي بين المجلسين إلى تعاون تنفيذي فعال على أرض الواقع.

أخيرا، نشدد على إن الإشارات المتناقضة الصادرة عن الجهات الدولية الفاعلة من شأنها على الأرجح إطالة أمد الصراع وتأجيل الوصول إلى حلول سلمية في أفريقيا. ومن الواضح أن التعاون بمستوى أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتحسين استخدام القنوات القائمة بين هاتين المنظمتين يمثلان السبيل الوحيد لضمان التماسك وتفادي الازدواجية في الجهود. بل إنهما السبيل الوحيد لضمان الاستجابة الفعالة من جانب المجتمع الدولي للأزمات، بما في ذلك عندما تحدث الأزمات في القارة الأفريقية. ولنعمل جميعا معا للتأكد من أن الأمر يمضي كذلك بالفعل.

السيد ليو غويجن (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن تقديرها لمبادرة جنوب أفريقيا بعقد الاجتماع الرفيع المستوى اليوم بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحن على اقتناع بأن هذا الاجتماع سيزيد تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويساعد على بناء توافق الآراء وتعزيز الجهود

الراميـة إلى حـل الـصراعات في أفريقيـا، فـضلاً عـن تحقيـق السلام والأمن في القارة.

وقد عقدت جنوب أفريقيا في حزيـران/يونيـه ٢٠٠٨ أثناء رئاستها للمجلس اجتماعاً رفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون بين الأمـم المتحدة والمنظمـات الإقليميـة، وخصوصاً مع الاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.5868) وتم فيه الوصول إلى توافـق في الآراء علـى نطـاق واسـع بـشأن إنـشاء شـراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، ازداد التعاون بين الأمـم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأسفر عن نتائج فعالة بفضل تضافر جهود جميع الأطراف.

وأنشئت أشكال مختلفة من آليات التبادل والتعاون بـين مجلـس الأمـن ومجلـس الـسلام والأمـن التـابع للاتحـاد الأفريقـي والأمانـة العامـة للأمـم المتحـدة ومفوضـية الاتحـاد الأفريقي. وتمكّن الاتحاد الأفريقي بمساعدة من الأمـم المتحدة من تعزيز آليته الداخلية وبناء قدراته، بينما أدى التعاون بين الجانبين إلى إحراز تقدم بشأن مسائل مثل دارفور والصومال وتعزيز السلام والأمن في أفريقيا.

ومع ذلك، ينبغي أن نلاحظ أن أفريقيا لا تزال أكثر القـارات عـددا في الـصراعات وأهـشها حالـة أمنيـة. والاتحـاد الأفريقي إذ يواجه عددا كبيرا من التهديدات الأمنية التقليدية وغـير التقليديـة المترابطـة، ويقيـده ضـعف القـدرة وانعـدام المـوارد، يجـد نفسه غـير قـادر علـى مواجهـة جميـع تلـك التحديات بمفرده. والأمر الذي يدعو إلى مزيد من القلق أن بعض جهود السلام التي بذلها الاتحاد الأفريقي في السنوات الأخيرة لم تجد الدعم في الوقت المناسب وعلى نحو فعَّال من قبل المجتمع الدولي، فأخفقت في تحقيق النتائج المتوقعة. وفي ذلـك إضـرار بتطـوير الـشراكة بـين الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقي في الأجل الطويل.

وتمـر الحالـة الدوليـة الآن بـتغيرات معقـدة وعميقـة. فلم يكن رخاء ومستقبل البلدان أبدا مترابطين بشكل وثيق كمـا هـو الحـال اليـوم. وفي ظـل هـذه الظـروف، فـإن للـسلام والأمن في أفريقيا أثراً مباشراً على مصالح ورفاه كل عضو في المجتمـع الـدولي. ومـساعدة أفريقيـا في التعامـل مـع التحـديات العالمية ليست مسؤولية لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتنصل منـها فحـسب، بـل هـو أمـر يخـدم المـصالح المـشتركة لكـل الأطـراف أيـضاً. وباعتبـار الأمـم المتحـدة المنظمـة الحكوميـة الدولية الأكثر عالمية وتمثيلاً وسلطة في العـالم، فإن لها دوراً فريـداً في دعـم أفريقيـا ومـساعدتها. وعلـى الأمـم المتحـدة أن تعمل مع الاتحـاد الأفريقـي يـداً بيـد للبنـاء علـى نتـائج التعـاون القـائم، وزيادتـه، كيمـا يكـون لهـا إسـهام أكـبر في الـسلام والتنميـة في أفريقيـا. وفي هـذا الـسياق، تـود الـصين أن تتقـدم بالاقتراحات التالية.

أولاً، ينبغي أن نراعي أهمية أفريقيا مراعاة كاملة وأن نواصـل زيـادة إسـهاماتنا في تلـك القـارة. وفي الـسنوات الأخـيرة، تزايـد اسـتثمار الأمـم المتحـدة والمجتمـع الـدولي في أفريقيـا، إلا أنـه مـا زال قاصـراً عـن تلبيـة الطلـب الكـبير مـن أفريقيا. وفي ظل الخلفية القاتمة للاقتصاد العالمي، والبلدان التي تواجه الانكماش المالي، تزداد صعوبة أن يزيد المجتمع الدولي من مساعدته لأفريقيا. ومع ذلك، يتعين أن ننظر إلى أفريقيـا مـن منظـور اسـتراتيجي وطويـل الأمـد وأن نـتفهم بالكامـل الأثر الكبير للسلام والتنمية في أفريقيا على رفاه وأمن العـالم برمته. وينبغي أن نتعامل مع المسائل الأفريقية بشعور أكـبر بالإلحاح وأن نواصل زيادة إسهاماتنا في أفريقيا. ويتعين على الأمـم المتحـدة والمجتمـع الـدولي إيـلاء الاهتمـام لآراء البلـدان الأفريقيـة ومعالجـة شـواغلها بجديـة. كمـا يـتعين علـى الأمـم المتحدة أن تواصل تعبئة الموارد المالية وأن تستخدم مخصصات مواردهـا علـى الوجـه الأمثـل وأن تعطـي الأولويـة للجهـود الرامية إلى بناء السلام والأمن في أفريقيا.

ثانيـاً، ينبغـي دعـم الجهـود الأفريقيـة لحـل المـشاكل الأفريقية دعماً قوياً. وفي السنوات الأخيرة، انهمكـت البلـدان الأفريقيـة في تـسوية التراعـات في أفريقيـا بنـشاط. وقامـت البلـدان الأفريقيـة ذات الـصلة والاتحـاد الأفريقـي بـدورها في تسوية الأزمة الليبية. والصين تقدر تقديراً رفيعاً قيادة جنـوب أفريقيـا وفخامـة الـرئيس زومـا، في هـذا المـضمار. ونـرى أن العديد من القضايا الأفريقية لها أسباب معقـدة وتمـس مـصالح العديـد مـن الأطـراف. وكمنظمـة إقليميـة أنـشأها الأفارقـة ويقودونهـا، فـإن الاتحـاد الأفريقـي لديـه فهـم أفـضل لتلـك الحـالات. وبالإضـافة إلى ذلـك، تبـدي الأطـراف الأفريقيـة حذراً شديداً إزاء التـدخلات الخارجيـة عمومـاً. والأرجـح أن يتقبل أولئك جهود السلام والوسـاطة مـن أشـقاء أفارقـة. وفي هـذا الـصدد، يـتعين علـى المجتمـع الـدولي أن يثـق في حكمـة الشعوب الأفريقية وتجارهبا، مع المراعـاة الكاملـة لآراء الاتحـاد الأفريقـي وتـوفير كـل الـدعم للاتحـاد في جهـوده للوسـاطة والمـساعي الحميـدة وبعثـات حفـظ الـسلام. ونـشجع الأمـم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تعزيز التواصل والتنسيق بينهما تحقيقاً للاستفادة الكاملة من مزاياهما النسبية.

ثالثاً، ينبغي لنا مساعدة الاتحـاد الأفريقـي علـى تعزيـز بناء القدرات. وكما يقول المثل الصيني، أن تعلـم المـرء مهـارة الصيد أفضل من أن تعطيه سمكـة. وعلـى الأمـد الطويـل، فـإن السلام والتنمية في أفريقيا يعتمدان أساساً علـى جهـود الاتحـاد الأفريقـي والبلـدان الأفريقيـة ذاتهـا. غـير أن الاتحـاد الأفريقـي مقيد بعـدم كفايـة المـوارد البـشرية والماديـة والتمويـل. وينبغـي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يستجيبا بإخلاص للمطالـب المشروعة للاتحاد الأفريقي وأن يعـززا التعـاون معـه في تـدريب الأفراد والتطوير المؤسسي وتبادل المعلومات والخبرات وإدارة المـوارد والـدعم اللوجـستي وغـير ذلـك. وفي غـضون ذلـك، ينبغـي للأمـم المتحـدة أن تـشرك البلـدان الأُخـرى في تقـديم المـساعدة. وفي الـسنوات الأخـيرة، اضـطلعت الأمـم المتحـدة بـبعض عمليـات الاستكـشاف النـشط واكتـسبت خـبرات إيجابية في تقديم المساعدة لبعثة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفـور. وتـستحق هـذه الاستكـشافات والخـبرات الدراسـة والتقيـيم والنشر في حينه.

والـصين تُـثمِّن كـثيراً علاقاتهـا الوديـة وتعاونهـا مـع الاتحـاد الأفريقـي. وقـد اكتـسب تطـور علاقاتنـا الوديـة مـع الاتحـاد زخمـاً في الـسنوات الأخـيرة. كمـا أن الـصين تقـدر، وتدعم بالكامل، ما فعله الاتحاد الأفريقي لحـل المـشاكل وبـؤر التوتر في أفريقيا، وقدمت له المساعدة المالية والمادية. والـصين ستواصـل العمـل مـع المجتمـع الـدولي لـدعم العلاقـة التعاونيـة والاستراتيجية الوثيقـة بـين الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي، والإسهام في السلام والأمن في أفريقيا.

السيد إسو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنـضم إلى الأمين العام والمتكلمين السابقين في تقديم الـشكر للرئاسـة الجنوب أفريقية لمجلس الأمـن علـى تنظـيم هـذه المناقـشة بـشأن الموضوع الهام، التعـاون بـين الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي في صـون الـسلام والأمـن الـدوليين. وأرحـب بحـضور فخامـة السيد جـاكوب زومـا، رئـيس جنـوب أفريقيـا في هـذه القاعـة ليتـرأس هـذه المناقـشة شخـصياً، مؤكـداً بـذلك التـزام بلـده بمبـادئ التعـاون بـين الأمـم المتحـدة والمنظمـات الإقليميـة، والاتحاد الأفريقي بشكل خـاص. وحـضور ممـثلين عـن الاتحـاد الأفريقـي والجماعـات الاقتـصادية دون الإقليميـة هنـا اليـوم شـاهد علـى الاهتمـام الكـبير الـذي يحظـى بـه هـذا التعـاون في الإدارة اليومية لشؤون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن التقرير الشامل والزاخـر بالمعلومـات (S/2011/805) الذي قدمه الأمين العام مؤخراً بشأن هذا التعاون، الذي ترجـع أصـوله إلى الفـصل الثـامن مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة، جـدير بالثناء، ويرحب به وفدي. فهذا التقرير يعالج القضايا الأساسية

التي يرتكز عليها هذا التعاون، وهي تحديداً ضمان السلام والأمن من خلال عمليات حفظ السلام وبناء السلام، وإصلاح قطاع الأمن، وحماية المدنيين، والجهود الإنسانية وحقوق الإنسان. وأكثر من كونه مجرد تعاون، فكما يشير التقرير مراراً وتكراراً، إن الأمر يتعلق بشراكة. ويشير التقرير أيضاً إلى إدراك المنظمتين لمسؤوليتهما المشتركة عن صون السلام والأمن الدوليين في القارة الأفريقية، وإن كان من المفهوم أنه، وفقاً للفصل السابع من الميثاق، فإن المسؤولية الأساسية في هذا المضمار تقع في المقام الأول على عاتق الأمم المتحدة، وبالأخص على مجلس الأمن.

وقد تعززت هذه الشراكة على مر السنين، وبذلت جهود مشتركة أفضت إلى نتائج حاسمة. وإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٠، يهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمتين في ميدان السلام والأمن. كما أن إنشاء الفريق العامل للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بالسلام والأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، يعبر عن الرغبة في تعزيز الشراكة الاستراتيجية التي تغطي مجالات مختلفة، منها حماية المدنيين وحقوق الإنسان. والتنسيق الذي جرى على أعلى المستويات في العام الماضي بشأن الحالة في كوت ديفوار وليبيا والسودان وجنوب السودان والصومال، والمستمر حتى اليوم، يدلل على رغبة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، في إيجاد سبل سلمية لحل العديد من الأزمات والتراعات في القارة الأفريقية، التي تستأثر بأكثر من ٦٠ في المائة من المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

ومن خلال استخلاص الدروس المستفادة من التجارب السابقة، ومن واقع التعاون بين المنظمتين فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية، كما هو الحال بالنسبة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تكتسب هذه الشراكة الاستراتيجية معناها الكامل.

وبالتأكيد، فيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ما فتئ عدم التنسيق المتكرر وحالات التأخير في تقديم الدعم اللوجستي وعدم كفاية الموارد المالية تكمن لفترة طويلة في صميم النتائج المتفاوتة التي أحرزتها البعثة. وبالرغم من أن الحالة قد تكون تغيرت، يبقى صحيحا أن بعثة الاتحاد الأفريقي لا تزال تمر بجميع أنواع الصعوبات.

ويعتقد وفد بلدي أن أحد جوانب الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي ينبغي أن يشكل أولوية هو التنسيق في مجالي منع نشوب الصراعات والوساطة. وفي البيان الرئاسي S/PRST/2010/14، الذي اعتُمد عقب المناقشة المفتوحة المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/PV.6360) التي نظمتها الرئاسة النيجيرية للمجلس بشأن أدوات الدبلوماسية الوقائية، لا سيما في أفريقيا، سلّم المجلس بضرورة توثيق وزيادة فعالية التعاون التنفيذي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في أفريقيا بهدف بناء القدرات الوطنية والإقليمية لاستخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية كالوساطة وجمع المعلومات وتحليلها والإنذار المبكر والوقاية وصنع السلام.

ومن منظور دون إقليمي، دأبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لفترة طويلة على جعل الوقاية والوساطة والتسوية السلمية للتراعات إحدى ركائز سياساتها. وكان اعتماد بروتوكول إضافي بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد في عام ٢٠٠١ جزءا لا يتجزأ من تلك الجهود. ونشيد بالدور الفعال الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في تلك المبادرة، عملا بولايته. وفي نهاية المطاف، لا تزال الدبلوماسية الوقائية إلى حد بعيد أكثر أنشطة حفظ السلام

الفعالة التكلفة كافة لأنها قليلة الكلفة وتمكن من تجنب استخدام الأسلحة. ولذلك ينبغي أن تكون محبذة.

وينوه آخر تقارير الأمين العام عن أنشطة المكتب (S/2011/811) بالأنشطة العديد لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، التي نظمت بصورة مشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بشأن مسائل متنوعة تتراوح بين الاتجار بالمخدرات وأعمال القرصنة في البحر والجريمة المنظمة وانتشار جميع أنواع الأسلحة، لا سيما في منطقة الساحل. وأقامت الأمم المتحدة تعاونا جيدا مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في هذه المجالات في الأعوام الأخيرة. ولا بد من تصعيد مكافحة هذه الآفات.

ويرحب بلدي بإنشاء مكتب مماثل في وسط أفريقيا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وزاول مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أعماله في ٢ آذار/مارس ذلك العام. وتتطلب المشاكل الأمنية التي تواجهها تلك المنطقة استمرار وجود الأمم المتحدة.

والجانب الهام الآخر للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هو حماية المدنيين. وفي مساعدة الاتحاد الأفريقي على وضع مبادئ توجيهية في ذلك المجال، أظهرت إدارة عمليات حفظ السلام أن عمليات حفظ السلام جعلت تلك الحماية من باب الأولويات. وينبغي توفير التدريب للقوات في تنفيذ المبادئ التوجيهية ودعمها ماليا.

وكما شهدنا، هناك العديد من المجالات التي يقام فيها تعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأحرز تقدم، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولذلك وافقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على إنشاء مجموعة من الآليات، بما في ذلك آليات الدعم والتنسيق في اطار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وبالرغم من تلك الجهود الرامية إلى تنسيق أنشطة كلتا المنظمتين بغية تمكينهما من إدارة الأزمات بصورة أكثر فعالية، لا تزال هناك أوجه قصور معينة في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأظهرت إدارة الأزمتين الليبية والايفوارية في العام الماضي الخلل بين المنظمتين، وبخاصة مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وكانت المماطلة فيما يتعلق بالإجراء المقرر اتخاذه في هاتين الأزمتين مضرا للغاية للسكان المعنيين. ولا بد من اتخاذ القرارات بصورة مشتركة وتحديد المسؤوليات في الحالات الخطيرة.

ومن الواضح انه لا يمكن إنكار الحاجة إلى مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تسوية الصراعات. وتضطلع الأطراف الفاعلة الإقليمية بدور بالغة الأهمية، لأن لدى المنظمات دون الإقليمية آلياتها الخاصة بها لتسوية الصراعات على أساس الخصائص الثقافية والاجتماعية للبلدان والمناطق التي تمر بحالات الأزمة. ولا بد على سبيل الأولوية من مراعاة القواعد التي تضعها لمنع نشوب الصراعات.

ويعتقد بلدي اعتقادا جازما بأنه يجب أن توجه آراء الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية العمل المشترك لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. ويجب أن يتواءم جهازنا، الذي يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين، مع احتياجات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وان يتجنب التخبط في متاهة التكهن، وهو أمر لا يلحق الضرر بسلطة المجلس فحسب، بل أيضا بأرواح الناس المنكوبين وأمنهم.

والمشكلة الأُخرى التي تواجه التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هو عدم توفير الموارد الوافية لدعم

عمليات السلام التي ينشئها الاتحاد الأفريقي. وفي أغلب الأحيان يُشار إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال باعتبارها مثالا على ذلك. ومع أن الصومال مر بحالة غير مسبوقة طوال الأعوام الـ ٢٠ الماضية، فإن جهود المجتمع الدولي لا تزال تقصر عن العمل المطلوب القيام به لتسوية ذلك الصراع الطويل. ونجم عن الأزمة تشريد السكان داخل ذلك البلد ووجود الآلاف من اللاجئين في البلدان المجاورة. والرغبة في حل مشكلة اللاجئين والجياع بدون تسوية الصراع السياسي يمكن اعتباره معادلا لمحاولة علاج ساق خشبية بالكي.

وفي ضوء جميع هذه الملاحظات، يلزمنا تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما فيما يتعلق بالتحديات التي تمثلها التهديدات الجديدة للسلام والأمن الدوليين. وأشير على وجه الخصوص إلى الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في منطقة الساحل وأعمال القرصنة في البحر، التي تهدد السلام والأمن في بلدان غرب أفريقيا وفي خليج غينيا. وفي كلتا الحالتين، يشكل بناء القدرات وتخصيص الموارد المالية تحديات بالغة الأهمية يتعين أن تتصدى لها الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

كما أننا نرى أن من شأن تحديد واضح لمبدأ التكامل والولاية الاحتياطية، فضلا عن التخصيص الثابت للموارد، أن يساعد على جعل الشراكة بين المنظمتين أكثر فعالية. وتوغو تأمل بصدق أن تكون مناقشة اليوم فرصة لمجلس الأمن لتعزيز وتشجيع أسس تعاونه الضروري مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بهدف اتخاذ إجراء أكثر فعالية وتنسيقا وسرعة في حفظ السلام وإدارة الأزمات في القارة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي، على جدولة المناقشة بشأن العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وحضور الرئيس زوما في وقت سابق، إلى جانب الأمين العام، والمفوض لعمامرة، وغيرهم من الوزراء الكرام، يظهر أهمية هذه المسألة. وأعتقد أنها إحدى أهم التحديات الاستراتيجية التي تواجه مجلس الأمن.

ومنذ المناقشة الأخيرة التي أجراها مجلس الأمن حول هذا الموضوع، عملت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشكل وثيق على نحو متزايد بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. ومع إدراك المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق مجلس الأمن، تدعم المملكة المتحدة الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز العلاقات بين المجلس والمنظمات الإقليمية بخصوص تحقيق السلام والأمن.

إن هذا الأمر ليس سهلا على الدوام. فقد شهدنا في الأشهر الاثنتي عشرة الماضية اختلافات أساسية وجوهرية بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وهما منظمتان إقليميتان منفصلتان، بشأن ليبيا. وكانت هناك أيضا اختلافات في النهج بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، مثل الاختلاف بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بشأن كوت ديفوار، وبين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعض أعضاء الاتحاد الأفريقي بشأن إريتريا. فهذه التعقيدات لا يمكن إخفاؤها.

وينبغي أيضا تعزيز العلاقة بطريقة تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للجهود أن تؤدي إلى أقصى ما يمكن من أوجه التكامل بين الأمم المتحدة وفرادى المنظمات الإقليمية. وغالباً ما تكون لهذه المنظمات مواطن قوة مقارَنة، من قبيل معرفتها بالمسائل الاجتماعية، والعرقية، والتاريخية، والسياسية في مناطقها، وقدرتها على الجمع بين الدول

الإقليمية. وهذا صحيح خاصة بالنسبة إلى المنظمات دون الإقليمية.

وتتنوع المسائل المحيطة بحالات السلم والأمن. فكل منها تحتاج إلى أن يجري التعامل معها على أساس كل حالة بمفردها، مما يستدعي التركيز على التواصل والتشاور في الوقت المناسب، وتجنب الإجراءات الجامدة لمواجهة التحديات المتنوعة والعاجلة.

ومع التأكيد على الأهمية التي توليها المملكة المتحدة للعلاقة بين الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإقليمية - بما في ذلك الاتحاد الأوروبي بطبيعة الحال - أود أن أركز اليوم على علاقة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي، وهي العلاقة التي تسعى المملكة المتحدة إلى تشجيعها.

نحن نعتقد أن تقدما جيدا قد تم إحرازه. فالاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية هي من بين الأكثر نشاطا في السعي إلى تحقيق السلام والأمن. والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يعملان بفعالية في العديد من البلدان عبر القارة. ولكن هناك، بالمثل، حالات مثل السودان حيث ثبت أنه توجد صعوبة في إدارة التعقيدات الخاصة بالعلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

والعلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أخذت تصبح أعمق وأكثر إنتاجية. وقد شهدنا زيادة التعاون في العلاقة المؤسسية، وبناء القدرات، وحفظ السلام. وأود أن أعلق بإيجاز على كل مجال من تلك المجالات بدوره.

بالنسبة إلى العلاقة المؤسسية، أرحب بالتعاون المكثف بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وأرحب أيضا بالاجتماع السنوي بين المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وكما أشارت السفيرة رايس، لم تكن تلك الاجتماعات دائماً سهلة، ولكن من الصواب أن تشكل منتدى للمناقشة الموضوعية، مما يمكّننا من أن ندرك وجهات نظر كل منهما. وأشجع الرئاستين والأمانتين على كفالة الإعداد الجيد لهذه الاجتماعات.

ويتعين أن يكون بناء القدرات في صميم العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية. وهذا أمر ضروري إذا أريد لهاتين المنظمتين أن تفيا بالمسؤوليات التي تأخذانها على عاتقهما لتحقيق السلام والأمن في القارة، والبناء على التقدم الذي تم إحرازه في إنشاء الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وفي هذا السياق، أؤكد من جديد التزام المملكة المتحدة بدعم برنامج السنوات العشر لبناء القدرات.

وأخيراً، اسمحوا لي أن انتقل إلى موضوع عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. لقد استمعنا أمس إلى إحاطة إعلامية من مفوض الاتحاد الأفريقي لعمامرة بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي بعثة تؤدي دوراً حاسما في الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال. والمملكة المتحدة ممتنة للجهود التي يبذلها جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولما يبدونه من شجاعة. ونحن نتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في وقت لاحق من هذا الشهر، وإننا على استعداد لتولي الاستجابة الايجابية من مجلس الأمن لتلك التوصيات.

إن بعثات حفظ السلام، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تستفيد من تطورات العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومن خلال الربط بين الدعم التشغيلي وبناء القدرات، يوفر مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي المساعدة العاجلة التي تدوم على المدى البعيد. ولقد أسهم الاتحاد الأوروبي والمانحون الثنائيون إسهامات كبيرة جداً في هذا الصدد، بما في ذلك دعم تطوير القوة الاحتياطية الأفريقية. فتم أول انتشار تشغيلي للقوة الاحتياطية لشرق

أفريقيا دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهو يحظى بدعم المملكة المتحدة على نحو وثيق.

وبالتطلع إلى المستقبل، أود أن اختتم بذكر ثلاث توصيات. أولاً، إن اتباع نهج واحد يناسب الجميع في العلاقة المؤسسية أمر غير واقعي. فالعلاقة القائمة مع منظمة إقليمية واحدة ينبغي ألاّ تشكل سابقة بالنسبة إلى العلاقات مع المنظمات الأُخرى. وسوف تتمثل الخطوة الأولى في أن يولي مجلس الأمن عناية أكبر لجميع المسائل التي يُعنى بها معتكف مجلس الأمن.

ثانيا، نود أن نرى المزيد من التعاون بشأن الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية السريعة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. إن المنظمات الإقليمية، مع ما تتحلى به من بصيرة جغرافية فريدة، تضطلع بدور رئيسي في مجال الإنذار المبكر والتخفيف من مخاطر الصراع، عن طريق الدبلوماسية الوقائية. وإقدام الجهات المانحة على إجراء تنسيق أكبر لدعم بناء القدرات سوف ييسر الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية في تلك المجالات.

وأخيراً، بينما تلاحظ المملكة المتحدة أن المنظمات الإقليمية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تأمين الموارد البشرية، والمالية، واللوجستية، وغيرها من الموارد لمنظماتها، فهي تود أن تشجع الشركاء الدوليين على تعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في مجال تمويل المنظمات الإقليمية عندما تضطلع بعمليات حفظ السلام في إطار ولاية الأمم المتحدة. وبتوفير ذلك الدعم، ينبغي أن ينصب تركيزنا على تحسين الفعالية والكفاءة وبناء ثقافة المساءلة والشفافية والمهنية.

وتدعم المملكة المتحدة مشروع القرار الذي سيُعتمد في نهاية المناقشة اليوم (S/2012/25). ومع ذلك، لدينا مخاوف إزاء بعض أوجه الغموض في النص نتيجة عملية التفاوض بسرعة إلى حد ما. وسأقوم بتعليل التصويت بغية توضيح موقفنا من هذه النقاط.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدتي الرئيسة، يسرنا أن نرحب بكم وانتم تترأسون جلسة اليوم لمجلس الأمن. ونحن نرحب بمشاركة الرئيس جاكوب زوما، والأمين العام بان كي – مون، ومفوض الاتحاد الأفريقي رمضان لعمامرة، ورئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، السيد موسى ويتانغولا، في الجلسة المعقودة اليوم.

إن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا يؤديان دوراً متزايد النشاط في تسوية الصراعات والأزمات في القارة، وإظهار الاستعداد والقدرة إزاء تحمل المسؤولية عن حل مسائلهما. ويسرنا أن نلاحظ أنهما يوليان أهمية كبيرة للتسوية السياسية والدبلوماسية للصراعات. وفي الكثير من الحالات، أسفر ذلك عن إحراز نتائج هامة. وبوجه خاص، ثمة جهود عديدة في مجال الوساطة التي اضطلع بها الساسة الأفارقة المتقاعدون والعاملون أثبتت فعاليتها. وفي حالات أخرى، تم طرح مقترحات مفيدة جدا وبناءة، ولكن لم تتخذ إجراءات بشأنها، والخطأ لا يعود للشركاء الأفارقة.

وينبغي لفعالية النُهُج المتعددة الأطراف لتسوية الأزمات المعاصرة أن تدفع منطقياً بالأمم المتحدة إلى إقامة شراكة مع الاتحاد الأفريقي. ويجب أن يكون هذا التعاون مدعوما، أولاً وقبل كل شيء، من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، مع التأكيد على التكامل بين جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وتشجيع كل منها على الاستفادة من مزاياها النسبية الخاصة. ونحن مقتنعون بأن رفع مستوى هذه الشراكات سيعزز كثيرا القدرة العالمية على مواجهة الأزمات وتعزيز

السلام في القارة الأفريقية من خلال، في جملة أمور، التحذير المبكر تجاه الأزمات وتسويتها في الوقت المناسب وإعادة البناء في فترة ما بعد الصراع.

ونعتقد أنه من المهم تعزيز وتنشيط مبادرات الاتحاد الأفريقي في القارة في مجال الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للنزاعات. ومما يتصف بأهمية خاصة في هذا الصدد هو تنفيذ برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ونأمل في إحراز نتائج ملموسة وعملية من إنشاء النظام القاري للإنذار المبكر والقوة الاحتياطية الأفريقية، القادرة على الرد بسرعة على الأزمات الناشئة في البلدان الأفريقية، بمشاركة مجلس الأمن إذا لزم الأمر. ومن المهم توفير المساعدة الحيوية لتعزيز أدوات حفظ السلام الأفريقية وإنشاء هيكل أمني أفريقي لكفالة أن تُستَغل آليات تسوية النزاعات والوقاية في القارة استغلالاً كاملا.

تؤيد روسيا تعاظم الدور المستقل للمنظمات الأفريقية في صون السلم في القارة، وتدعو باستمرار إلى دعم المجلس للخطوات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد. وإزاء تلك الخلفية، من المشجع أن نلاحظ استمرار تطوير منتدى الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن قوات حفظ السلام المختلطة في دارفور تعمل بفعالية تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتُبذل حاليا جهود حثيثة للمضي قدما في عملية السلام في دارفور والتغلب على المسائل القائمة بين السودان وجنوب السودان. وقد تم البدء بآلية تعاون لحسم الحالة في الصومال. وتلك أمثلة على النماذج الابتكارية للتعاون والتي يمكن ويجب التعويل عليها في المستقبل، شريطة إجراء التحسينات اللازمة.

نؤيد اقتراح الأمين العام بأن تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بإجراء تقييمات مشتركة وتقديم توصيات تستخدم عند اتخاذ قرارات بشأن الأزمات في أفريقيا، كما كان الحال، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالعملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي أذن بها المجلس.

وثمة عنصر هام في التنسيق يمكن أن يتمثل في مكتب الأمم المتحدة لدى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وبالنظر إلى الاختصاص الفريد لدى مجلس الأمن الذي بموجب ميثاق الأمم المتحدة أوكلت إليه المهمة الرئيسية لصون السلم والأمن، نؤيد تطوير المزيد من التعاون العملي بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتحديد الحلول المستهدفة. وتلك الحلول تشكل العلاقة التعاونية وتكفل التصدي للأزمات العسكرية والسياسية الطارئة في القارة عن طريق الردود السريعة والفعالة والمتفق عليها.

إن روسيا بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن تعمل من أجل تحسين استراتيجيات تسوية المنازعات الأفريقية والقيام بدور نشط في وضع وتنفيذ برامج التعاون والمساعدة الدولية في أفريقيا، بما في ذلك إعداد وتدريب حفظة السلام الأفارقة في المؤسسات الروسية.

ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة إلى حفظة السلام الأفارقة، وتقديم العون المتعدد الجوانب بوصف ذلك جزءا من الجهود الرامية إلى حل المسائل الأفريقية على أساس شراكة مفتوحة ومنصفة وذات منفعة متبادلة، ولا تنطوي على عقلية إشرافية، أو قوالب إيديولوجية أو نُهج متعصبة وطنيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال يوجد عدد من المتكلمين مدرجون في قائمتي لهذه الجلسة. نظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٣٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.